وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

بن يوسف غنية

اشراف الأستاذة:

بوالشعور شريفة

أعضاء المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
بوالشعور شريفة	مشرفا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
كعوانسليمان	رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-
فرطاقي جابر	مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت-سكيكدة-

السنة الجامعية: 2017/2016.

دعاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إدا نجحت ولا باليأس إدا أخفقت وذكرني أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إدا أعطيتني نجاحا، فلا تأخذ تواضعي، وإدا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

يارب إدا أسأت فامنحني شجاعة الاعتذار، وإدا أساء الناس إلي فامنحني شجاعة العفو.

آمين يارب العالمين

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على آخر الأنبياء من لم يشكر الناس لم يشكره الله،

أتوجه باسم عبارات الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة "بوالشعور شريفة"

على كل ما قدمته لي من وقت وأفكار، وتوجيهات وجهد من بداية العمل في هدا البحث المتواضع فجزاها الله عني الأجر كله.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لقبول مناقشة هده المدكرة.

دون أن أنسي كل من ساعدوني.

ألف الشكر.

اهداء

بسمك اللهم أبد وعليك أتوكل وعلى نعمتك التي لا تضحى أحمدك حمدا وشكرا كثيرا، يامن بعونك وتوفيقك وفقت لإتمام عملي هدا، والدى أهديه:

إلي من يبتسم وجهي لرؤياه ،إلى الدى كتم آهاته لأجلي ،إلي الدى لو كتب فيه مجلدا ، ما وفيت حتي أشكره "أبي الغالي" أطال الله في عمره.

إلي من غابت عن العيون، لكن حبها في القلب مكنون إلى من علمتني الصبر،والمثابرة، إلى روح "أمي الطاهرة" فليتغمدها ربي برحمته الواسعة، ويدخلها جناته العطرة إلى القلب الدافئ إلي من أنستني هموم الدنيا، إلى من كانت عوني وسندي، إلى الأم التانية"خالتى صليحة" أطال الله في عمرها، إلي اللواتي لم يبخلن علي بحنانهن وعطفهن أخواتي كل باسمه، إلى جدي وجدتي حفظهم الله، وأطال في عمرهم وإلى عمتي وأخوالي، إلى كل أفراد عائلتي ، إلى كل من ساندني في إتمام هدا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

إلى كل زملاء الدراسة.

الملخص:

الهدف من هذا العمل هو دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والتعرف اكثر على العلاقات التجارية بينهما.

تم اعتماد المنهج الوصفي لإعطاء اكبر عدد من التعريفات الاساسية والتي لها صلة وطيدة بالموضوع بالإضافة الى المنهج التحليلي , بهدف تحليلبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر .

وبعد النتائج المتحصل عليها تبين ان العامل الجغرافي سمح بزيادة الصادرات الجزائرية وهدا يدل على التقارب الموجود بين الجزائر والاتحاد الاوروبي(الموقع الجغرافي الهام) لكن كذلك بعض العوامل الاقتصادية ,منها سعر الصرف الدي يؤثر على الميزان التجاري سلبا عند انخفاض الدولار بالنسبة للعملة الأوروبية–الأورو–وعامل الشراكة الدي أدى الى تحويل التجارة,لزيادة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي,وانخفاضها مع الدول الأخرى,مما يدل أن الشراكة كانت لصالح الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:

العوامل الاقتصادية, التجارة، الميزان التجاري، سعر الصرف.

Résumé

Le Bute de Ce travail c'est létude des facteurs économiques influences à la commerce entre l'Algerie et l'unio européenne et la detection des relations commercials entrant.l'étude basé à la méthode descriptive pour donner la plus part des définitionsnécessaires qui sont en rolation avec le sujet; l'étude basé aussi a

La méthode analytique pour quelques valeurs économiques d'après les résultats obtenus on constat que le facteur géographique favorise l'augmentation de l'exportation algériennes à cause de la Rapprochement entre l'Algérie et l'union européenne (leur emplacement géographique) mais aussi quelque facteurs tel que: le taux de change qui est influence à la balance commerciale négativement cela en cas de diminution de "dollar" par rapport à la monnaie européenne, mais le facteur de partenariat on peut créer lacommerce à cause de l'augmentation de l'importation de l'Algérie avec l'union européenne, et leur diminution avec les autres pays, ce qui montre que la partenariat devient à l'union européenne un échangement caractérisé par un déséquilibre ce dernier indique que la commerce devient à l'union européenne.

Mots clés: les facteurs économiques, la commerce, la balance commerciale, taux de change.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
دعاء	I
شكر وعرفان	II
الإهداء	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V - VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية	1- 30
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الدولية	03
المطلب الأول:ماهية التجارة الدولية	03
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية	06
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية	07
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	08
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية	08
المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية في التجارة الدولية	13
المطلب الثالث:النظرية الحديثة	17
المطلب الرابع:نظرية التبعية في التجارة الدولية	20
المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية	23
المطلب الأول: تعريف السياسة الجارية	23
المطلب الثاني:أ هداف السياسة التجارية	24
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	25
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: التجارة البينية المفاهيم والآثار	32- 50
تمهيد	32
المبحث الأول: أساسيات التجارة البينية	33

المطلب الأول: تعريف وخصائص التجارة البينية	33
المطلب الثاني: أهداف التجارة البينية	34
المبحث الثاني: آثار التجارة البينية	35
المطلب الأول: الآثار الإيجابية	35
المطلب الثاني: الآثار السلبية	38
المبحث الثالث: بعض تجارب التجارة البينية	41
المطلب الأول: تجربة دول أمريكا الشمالية(نافتا)	41
المطلب الثاني: تجربة دول جنوب شرق آسيا (نموذج الإوز الطائر)	44
المطلب الثالث: تجربة الدول العربية	46
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: تحليل التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	53-97
تمهيد	53
المبحث الأول:العوامل الاقتصاديةالمؤثرة على المبادلات التجارية البينية	53
المطلب الأول:سعري الصرف والنفط	53
المطلب الثاني:الناتج المحلي الإجمالي	58
المطالب الثالث: الموقع الجغرافي	60
المبحث الثاني: فكرة عامة حول الاقتصاد الجزائري والاتحاد الأوروبي	61
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري	61
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي	69
المطلب الثالث: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	71
المبحث الثالث: تحليل العوامل الاقتصاديةالمؤثرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	72
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للفترة 2005-2015	72
المطلب الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	83
خلاصة الفصل	97
خاتمة	98
قائمة المراجع	101

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للسنوات (2005-2014-2015)	63
02	البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة(2014-2015)	64
03	البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة(2014-2015)	66
04	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي	68
05	تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2005-2015)	73
06	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية	75
07	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية	77
08	تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة(2005-2015)	79
09	تصنيف التجارة الجزائرية مع الدول الأوروبية	82
10	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطيات الغازية الى أوروبا	84
11	أتر تغير سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري	86
12	معدل تبادل القمح والسكر مقابل البترول	88
13	تطور أسعار النفط للفترة(2005-2014)	91
14	تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي ,الصادرات الواردات بدلالة عدد السكان من(2005-2015)	92
15	تطور صادرات وواردات الجزائر من وإلى الاتحاد الأوروبي	94
16	تلخيص العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	96

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2015)	69
02	نسب توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية للفترة (2005-2015)	76
03	نسب توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجزائرية للفترة (2005-2015)	78
04	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2005-2015)	80
05	المسافة الفاصلة بين الدول المصدرة للبترول وأوروبا	84
06	أثر انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري	87
07	تطور معدل التبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	89
08	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي	90
09	العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيبه من إجمالي الصادرات والواردات خلال الفترة (2005-2014)	93

مقدمة

مقدمة

يعرف العالم الاقتصادي اليوم, تغيرات مستمرة وتطورات متواصلة في مجال التبادل الدوليخاصة في ظل ما يعرف بالعولمة والانفتاح على الأسواق,والدي أدى الى تنوع أوجه الاسترداد والتصدير بين الدول.

تأتي أهمية التجارة الدولية من الدور الذي تقوم به في جوهرما يعرف بالعلاقات الدولية الدي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية بسبب تفاوت الدول من حيت الميزات الطبيعية المكتسبة لديها,ومحاولة الاستفادة من مكاسب التجارة مع الخارج,فالمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي,يلاحظ أنه قد شهد العديد من النجاحات للدول في مجال التجارة البينية,ممايسمح لها أن تكون نماذج فاعلة وتصلح للاقتداء بها, أو محاكاتها في خططها التنموية الرائدة, آن بعض الدولوخاصة النامية منهافي حاجة ماسةلمتل هده النجاحات,فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها والدي كان سببافي تقدمها,ومن خصائص الدول النامية التخصص والدي كان سببا في تخلفهاوتبعيتهاللدول الأخرى.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من تبعيتها للدول الأوروبية نظرا للعلاقات الاقتصادية الغير متكافئة بين الطرفين ,اضافة الى الخاصية المميزة للاقتصاد الجزائري اعتماده بصفة كبيرة على قطاع المحروقات, مما جعله في تبعية للدول الأوروبية, وخاصة في مجال المحروقات مما جعله في تبعية للدول الأوروبية, خاصة في مجال سعر الصرف,باعتبارالصادرات الجزائرية تسعربالدولار, بينما وارداتها تسعر بالعملة الأوروبية(الأورو),من هنا يظهر الأثر السلبي لهدا العامل على الاقتصاد الجزائري ,باعتباره حلقة ربط بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ومقياسا هاما لحجم معاملاتها.

عند تحليل التجارة الخارجية للجزائر يبرز جليا أهمية المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيت أن أغلب صادرات المحروقات الجزائرية موجهة نحو السوق الأوروبيةبالمثل أن أغلب الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي. هداما يدفعنا للبحت عن العوامل الاقتصادية التي تعمل على تعزيز العلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الاشكالية:

على ضوء العرض الدي تقدم تبين ملامح اشكالية هدا البحت والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

من خلال هده الاشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- كيف تؤثر مختلف المتغيرات الاقتصادية على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
- هل لسعر الصرف أتر على الميزان التجاري؟
- هل للموقع الجغرافي أتر على مبادلات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي؟

فرضياتالدراسة:

بغرض معالجة الاشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها, يمكن وضع الفرضياتالتالية:

-تؤثر المتغيرات الاقتصادية على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعلاقة ايجابية أوسلبية,خاصة على الميزان التجاري الجزائري.

- لسعر الصرف أتر على الميزان التجاري, من خلال التأثير على الاحتياطيات والعوائد النفطية خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط.

- للموقع الجغرافي أتر ابجابي ,على العلاقة التجارية بين الجزائر والاتحادالأوروبي,ويظهرمن خلال قرب مناطق التصدير النفطية لمناطق استهلاك أوروبا, مما يؤدي الى انخفاض تكاليف النقل.

أهميةالدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في سيطرة الاتحاد الأوروبي على الحصة الأكبر للتجارة الدولية في الجزائرفحسب احصائيات 2015تبرز هيمنة الاتحاد الأوروبي على أكتر من 60 من اجمالي المبادلات الخارجية للجزائر .

يتضح أكتر الغرض من هده الدراسة, من خلال ابراز تأثير العوامل الاقتصادية على المبادلات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي. كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي ,ودلك من خلال تحليل الميزان التجاري الجزائري للفترة(2005-2015).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهدا البحث في:

- القاء الضوء على العوامل الاقتصادية المؤثرة على المبادلات التجارية بين الجزائر والتحاد الأوروبي.
- ابراز مكانة التحاد الأوروبي بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية.
- مدى تأثير التجارة البينية للجزائر والاتحاد الأوروبي بالمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في تغيرات أسعار النفط وتغيرات سعر صرف العملات وخاصة أن الاقتصاد الجزائري يوصف باقتصاد أحادي الجانبيعتمد بصفةشبه كلية على مداخيل النفط .

دوافع ومبرات الدراسة:

يعود اختيار هدا الموضوع إلى جملة من الدوافع نوردها فيما يلي:

- معرفة ما توصل اليه كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي بخصوص التجارة ومدى تأثيردلك لكل منهما.
- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على المبادلات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي .
- تمهيدا للمزيد أكتر من الاهتمام بهذا الموضوع لمن يختارونه كموضوع بحت مستقبلي

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الموضوع و الإشكال المطروح وخدمة لأهداف البحت تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية والبينية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي قصد تحليل مختلف المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر وعلاقتها التجارية مع الدول الأوروبية ، بهدف استنتاج أهم العوامل المؤثرة في دلك.

الدراسات السابقة:

تدعيما للبحث أكثر ، تم اعتماد بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع والتي تتمثل فيمايلي:

دراسة ل" بوجلخة"،(2013)[1] ، بعنوان" دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي علي ضوء اتفاقالشراكة الأورو جزائرية", تهدف هده الدراسة إلى تحليل مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ,من بينها الناتج المحلي الاجمالي وتوصلت الى أنه رغم التطور في الناتج المحلي الاجمالي,الا أنه نتيجة ارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات ,هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات الجزائرية الى المجموعة الأوروبية.

دراسة ل"بودية"،(2011)[2]،بعنوان "تطبيقنموذجالجاذبية في التجارة الخارجية– حالة الجزائر", تهدف هده الدراسة الى ابراز دور اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي, بالإضافة الى قياس العوامل المؤثرة على التجارة البينية, ومننتائجها, اتفاق التعاون الدي اكتسى صيغة تجارية بحتة, صب كله في صالح الاتحاد الأوروبي, هناك علاقة سلبية بين المسافة والسلع الواردة من الاتحاد الأوروبي الى الجزائر.

دراسة ل"دوحة"، (2015)[3]، بعنوان "أتر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (حالة الجزائر) ,تهدف هده الدراسة الى تحليل الميزان التجاري الجزائري واستنتاج الأثار المترتبة على تدهورسعرصرف العملة عل الاقتصاد الجزائري,ومن نتائجها,حوالي 98% من صادرات الجزائرهي محروقات تتجه معظمها نحو الاتحاد الأوروبي,ففي حالة تدهور سعر الصرف يؤثر على احتياطي الصرف للجزائر ,مما يجعلها غير قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

---

[1]- ابراهيم بوجلخة, دراسة تحليلية وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية,رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, اقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر, بسكرة الجزائر,2012.

[2]- بودية فاطمة, تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية(حالة الجزائر),رسالة ماجستر,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشلف،الجزائر,2010–2011.

[3]- دوحة سلمى ,أتر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها(حالة الجزائر), أطروحة دكتورة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة–الجزائر.,2014–2015.

دراسة ل"جولي"،(2010)[4]،بعنوان "سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية",تهدف هده الدراسة الى تحديد أترسعر الصرف على المبادلات التجارية ,ومن نتائجها لسعر الصرف أثر سلبي على الميزان التجاري .

هيكل الدراسة:

قصد تحليل الموضوع والوصول إلى نتائج تجيب عن الإشكال المطروح، تم تقسيم الموضوع إلي ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للتجارة الدولية وجاء في تلات مباحت تناول المبحث الأول مفاهيم حول التجارة وأسباب قيامها وأهميتها أما المبحث الثاني تناول فيه مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية ، التي من بينها الكلاسيكية والني وكلاسيكية والحديثة، أما المبحث الثالث تطرق فيه لمختلف السياسات التجارية وأنواعها.

الفصل الثاني: خصص للتجارة البينية من مفاهيم وآثار، تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التجارة البينية وأهميتها أما في المبحث الثاني تم عرض مختلف الآثار الإيجابية والسلبية للتجارة البينية بينما المبحث الأخير خصص لبعض تجارب الدول في التجارة البينية.

الفصل الثالث: خصص هدا الفصل لتحليل للتجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كدراسة حالة، تم التطرق من خلاله إلى عرض تلك العوامل بصفة عامة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض نظرة عامة حول كل من الاقتصاد الجزائري والاتحاد الأوروبي ، أما المبحث الثالث تناول تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على المبادلات الأوروبية الجزائرية، من خلال تحليل التجارة الخارجية الجزائرية.

[4] - HervéJoly, ET D'ANTRES,le taux de change influence a 'la extérieurs commères ,RINISTERE DEL'ECONOMIE ET DES FINANCES, PARIS,2000

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتجارة الدولية

تمهيد:

تعتبر التجارة الدولية من أهم المقومات لنجاح، وازدهار الاقتصاد لأي دولة، لما لها من أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي خاصة في ظل التطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية مما أصبح لزاما تطوير وتسهيل التجارة الدولية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها، وهذا لكونها أساس التبادل الدولي، حيث من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، والسبب في ذلك يعود إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، والتي لا تتوافر لديها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها ضرورة اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين الدول الأخرى من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر بسلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلد أن تعيش بمعزل عن غيرها، مهما كانت درجة التفاوت بين الدول.

من خلال هذا البحث سيتم إعطاء نظرة عامة مختصرة عن التجارة الدولية وذلك بالتطرق إلى مفهومها وأسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية:

لا يوجد مفهوم محدد للتجارة الدولية، فقد تعددت الآراء حول مفهومها نظرا للأهمية التي تكتسيها في مختلف المبادلات التجارية الدولية.

أولا: مفاهيم حول التجارة الدولية:

لقد تعددت مفاهيم التجارة الدولية، ويمكن صياغة البعض منها فيما يلي:

– تعرف التجارة الدولية بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأشيرة في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الموال بين الدول المختلفة"[1].

وتعرف على أنها: " عملية مبادلة السلع والخدمات التي تتم ما بين دولة وأخرى، أو تلك المبادلات التي تتم ما بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى، وتنقسم هذه المبادلة السلع والخدمات إلى مجموعتين أساسيتين هما[2]:

[1]– محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الإسكندرية, الطبعة الأولى, 2009، ص8.

[2]– فريد النجار, تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية, دار قباء للطباعة والنشر, القاهرة مصر,2002,ص15.

أ/ **الصادرات:** يقصد بها قدرة الدولة ممثلة في جهازها الانتاجي على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية والثقافية وبشرية الى دول وأسواق عالمية أخرى بغرض تحقيق قيمة مضافة وتوسع ونمو فرص عمل و التعرف على ثقافات وتكنولوجيا جديدة.

ب/ الواردات: يقصد بها السلع والخدمات التي تحصل عليها دولة ما من دولة أخرى، مقابل سداد ثمنها في شكل نقدي أو عيني أو خدمي، وقد يتم سداد قيمة السلع والخدمات محل المبادلة أيضا عينا أو خدميا، وهو ما يطلق عليه اسم الصفقات المتقابلة أو المتبادلة أو المتكافئة".

تعرف أيضا على أنها: " المعاملات التجارية الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات، ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الدولية فيما يلي[1]:

1/ تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف مصنعة والسلع الوسيطة.

2/ تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

3/ تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

4/ تبادل عناصر العمل، وتشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

من خلال ما سبق يتضح أن التجارة الدولية هي: " عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، باعتبارها تهتم بالوحدات الجزئية، مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك".

[1]– حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،تخصص تجارة دولية ، جامعة الوادي–الجزائر, 2014–2015، ص6.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية:

لقد أصبحت التجا.رة الدولية من اهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي يمكن انتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا، من تكلفة انتاجها محليا، لذا فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.[1]

1/ بالنسبة لعملية الاستيراد: الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا، ووضع سياسات محكمة في مجال شراء المنتجات لمختلف الأنشطةلضمان منافسة دائمة مرتبطة بعنصر التكاليف لتلبية احتياجات اقتصادية معينة من هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد إلى آخر[2].

2/ بالنسبة لعملية التصدير: التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية، مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا لتنافسية المؤسسة, ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى[3].

3/ تعتبر التجارة الخارجية أداة تقرب المسافات، وتجتاز الحدود بين البلدان، خاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات.

4/ تعد من القطاعات الحيوية أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة امام المنتجات الدولية[4].

---

[1]– زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة –الجزائر, 2010–2011، ص 12.

[2]– زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية (مخاطر وضمانات)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة البليدة –الجزائر, 2003–2004، ص 15.

[3]– خالد محمد السواعي، التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)، عالم الكتب الحديث, إربد,الطبعةالأولى, 2009، ص20.

[4]– بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف–الجزائر، 2010–2011، ص8.

5/ تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه، كما تعد مصدرا أساسيا للحصول على العملات الجنبية الرئيسية أو النادرة، مما يعزز من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية. من هنا يمكن حصر أسباب قيام التجارة الدولية فيما يلي[2]:

1/ تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا، نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة.

2/ التخصص الدولي: لا تستطيع الدول ان تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، بسبب التباين في توزيع الثروات والمكتسبة بين دول العالم، لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها إمكاناتها الاقتصادية، أن تنتجها بتكاليف أقل، أو بكفاءة عالية.

3/ اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينهما، وبين الدول تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج يؤديّ إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة، مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول الثانية.

4/ اختلاف الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين، في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد[3].

---

[1]– عربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية في تحقيق المن الغذائي المستدام في الدول النامية، أطروحة دكتورة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف–الجزائر, 2013––2014، ص 4.

[2]– الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ص 10.

[3]– رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة علمية محكمة، العدد 17، جزيران 2013، ص 125.

5/ اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية.

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الدولية وهي كالتالي[2]:

1/ تنوع الطلب: كلما كان طلب المستهلكين أكثر تنوعا أدى إلى زيادة التجارة الدولية.

2/ درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة: فازدياد طلب الدول الجنبية على منتجات الدولة، يؤثر على حجم التجارة الدولية.

3/ التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها: فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق النسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإن من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص، ويؤدي إلى توسعها في هذه الصناعة، وزيادة صادراتها منها.

4/ تكاليف النقل وسهولة المواصلات: فالدولة التي تحظى بمواصلات رخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.

5/ الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات بين الدول[3].

6/ عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول، فالرسوم الجمركية، ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنشطة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات التي تعرقل التجارة الخارجية، أو تقلل من كميتها[4].

---

[1]– بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص10.

[2]– حكيمة سبع، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3]– بن ذيب عبد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4]– حميدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر ,الطبعة الأولى, 2005، ص 13.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

تبحث نظريات التجارة الدولية في دراسة، وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من اجل تخصص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.

من خلال هذا سيتم التطرق إلى النظريات التي ظهرت من اجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية:

وأبرز روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

أولا: نظرية الميزة المطلقة: "آدم سميث"

تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة، ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي "آدم سميث" من خلال كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1976 في نيويورك[1].

لقد اعتمدت هذه النظرية على فروض أساسية، يمكن ابرازها فيما يلي[2]:

1/ المنافسة الكاملة: أي سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.

2/ التوظيف الكامل: أي أن هناك تشغيل كامل للموارد وبالتالي ينحصر أثر التبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

3/ الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي: أي عدم وجود حواجز تنظيمية وإدارية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

---

[1]– رائد فاضل جويد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]– محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره.

4/ تماثل الأذواق.

إن نظرية آدم سميث مستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي، والتي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية. فالمزايا التي تتيح من تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول لتحقيق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهذا الأخير يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة[1].

إن فكرة آدم سميث في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية هي معارضة تماما للفكر التجاري، فيما يخص نظرتهم للتجارة الدولية والسياسة التي كانوا يطبقونها. كما دعا إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة لبلدان العالم، ونظرا لأن المدرسة التجارية أن أساس ثروة الأمم هو جمع المعادن النفسية، وتتحقق ذلك بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، الأمر الذي يحقق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي زيادة كميات المعادن النفيسة، ولما أن جميع الدول تتاجر فيما بينها، فإنها لا تستطيع أن تحقق فائض في الميزان في وقت واحد، وعليها فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى.

كما ان التقسيم الدولي يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة تمتلك فيها ميزة مطلقة أو تستورد التي لا تتوافر لها فيها ميزة مطلقة[2].

مفهوم الميزة المطلقة: تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة، إذا تمكنت في إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، ويتحقق ذلك عن طريق[3]:

أ/ قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

---

[1]– رائد فاضل، نفس المرجع، ص 127.

[2]– عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوربي)، رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية, ، جامعة سطيف–الجزائر, 2011–2012، ص 4.

[3]– محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ب/ قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة، باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

من خلال ما سبق فإن التجارة الدولية حسب آدم سميث تقوم على وظيفتين هامتين هما[1]:

أ/ التجارة الدولية تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتستبدله بشيء آخر ونفع أكبر.

ب/ تتغلب التجارة الدولية على ضيق السوق المحلي، وهذا كنتيجة لتقسيم العمل، وترفع في إنتاجية الدول المتاجرة، وذلك عن طريق إشباع حجم السوق.

مهما يكن فإن مبادئ "آدم سميث" في حرية التجارة يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى، كما أنه لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، باعتبار أن القواعد التي تحكم التجارة هي نفسها التي تحكم التجارة الداخلية، وقد رأى ريكاردو عكس ذلك، باعتبار أن عوامل الإنتاج لا ينتقل بسهولة في التبادل الخارجي، مثل انتقالها داخل الدولة، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق، فيما أسماه بقانون "النفقات النسبية".[2]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية: "دافيد ريكاردو"

قام دافيد ريكاردو عام 1917 بنشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، وقد تضمنت نظري ته النفقات النسبية، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بـ نظرية الميزة النسبية، باعتبارها أساس قيام التجارة الدولية[3].

1/ الافتراضات الأساسية لنظرية الميزة النسبية:

أ/ وجود دولتين

---

[1] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحةدكتورة,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 35.

[2] – عائشة خلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 5، 6.

[3] – شقيري نوري مرسي، محمد عبد الرزاق الحنيطي، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية،، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى,2012، ص 43.

ب/ وجود سلعتين

ج/ تبادل مستوى التقدم التكنولوجي

د/ العمل هو العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

هـ/ عناصر الإنتاج لتنقل بحرية بين الدول، وبالتالي فإن أسعار عناصر الإنتاج تختلف من دولة إلى أخرى، قبل قيام التجارة بينهما.

2/ مفهوم الميزة النسبية: تعني الميزة النسبية أحد المعنيين المترادفتين[1]:

- النسبة بين النفقة الإنتاج للسلع تين داخل البلد الواحد.

- النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

حسب ريكاردو فإن التجارة الدولية تكون مقيدة للأقطار المشاركة فيها، شريطة قيامها على أساس التكاليف النسبية[2]، وقد تناولت هذه النظرية نموذجين هما:[3]

2-1: النموذج السلعي للميزة النسبية: حسب هذا النموذج، فإن التجارة الحرة تحقق مكاسب إذا وفقط، إذا وجدت الميزة النسبية، وإذا لم تكن موجودة فإن أسس قيام التجارة سوف تنعدم عندها، فعلى سبيل المثال فإن درجة تفوق البلد الأجنبي بالنسبة للبلد المحلي في إنتاج السلعة (أ) هي نفسها السلعة (ب)، لذا فإنه لا يوجد أساس للمنافع المشتركة للتجارة.

2-2: النموذج النقدي للميزة النسبية: (الأجور النسبية): في هذا النموذج تم الانتقال من مفهوم كمية العمل اللازمة لإنتاج سلعة واحدة إلى القيمة النقدية للسلعة، أي الاعتماد على الأسعار النقدية، والتي يمكن استخدامها لتحديد مبادلات الشراء أو البيع الخارجي، فإذا كان سعر أي دولة مقيم بالعملة المحلية، فإن الأسعار النقدية لا

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي،صلاح التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية(النظريات والسياسات),دار الكتاب الحديث, القاهرة –مصرالطبعة الأولى, 2014, ص51 .

[2]- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الأولى, 2011، ص 352.

[3]- خالد محمد السواغي، التجارة والتنمية (تجارب ناجحة من الدول النامية)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى 2015، ص ص 19-31.

يمكن استخدامها، إلا أن يتم ربط العمليتين معا، وهذا الربط تحصل عليه من تحديد سعر الصرف الذي هو عدد وحدات عملة دولة ما اللازمة لمبادلتها بوحدة واحدة من عملة الدولة الأخرى وحسب هذاالنموذج فإن الأسعار وسعر الصرف يصفان مفهوم التبادل التجاري الدولي للسلع.

لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية إلى الأمام، بعد ان عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي في حالة قيام التجارة بين البلدين بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بالتفوق المطلق في إنتاج أي من السلعتين في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

رغم إسهامات هذه النظرية في تفسير التبادل الدولي، إلا انها عجزت عن تحديد معدلات التبادل الدولي الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية، كما اهملت جانب الطلب في النشاط التجاري الدولي، مما دفع جون ستيوارت ميل لمعالجة هذه المشكلة من خلال نظريته في القيم الدولية[1].

ثالثا: نظرية القيم الدولية: "جون ستيوارت ميل"

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" عام 1848، وتتمثل الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية، في أن نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولي لتتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين.

ير ى جون ستيوارت ميل أنه كلما زادت شدة الطلب للدولة (أ) على سلعة الدولة (ب)، كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة (ب)، ولذلك تعود الفائدة الأكثر في التعامل على الدولة لأقل طلبا والفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكثر، كما أن مرونة الطلب تؤثر على حجم التبادل، وبالتالي على مقدار الفائدة التي تحصل عليها كل دولة، وذلك في ظل المنافسة الحرة[2].

قام جون ستيوارت ميل بإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية، والتي ركزت على قياس نفقات السلع بوحدات من العمل مستندة إلى نظرية القيمة عمل، وقد افترض "ميل" وجود حجم معين من

[1]- بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- لشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وبذلك نجد ان هذه النظرية، ركزت على ال كفاءة النسبية للعمل وليس النفقات النسبية لعنصر العمل، كما فعل ريكاردو، أي أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر[1].

أبرز جون ستيوارت ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها دولة الأخرى ومرونته في تحيد معدل التبادل الدولي (معدل المقايضة الدولي)، ووفقا لهذا فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين هما[2]:

الحد الأول: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى.

الحد الثاني: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

لقد أعقبت النظريات الكلاسيكية نظريات تسمى بالنظريات النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير التجارة الدولية، وأهم هذه النظريات ما يلي:

أولا: نظرية الفرصة البديلة "جوتفريد هابلر":

يفترض هابلر أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج فحسب، هما العمل ورأس المال، وأنها تستطيع أن تنتج سلعتين فحسب، فإنه يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى وتقوم دولة أخرى بتخصيص عناصر إنتاجها لسلعة دون السلعة التي تنتجها الدولة الخرى، ومن تم فإن كلتا الدولتين تنتج السلعة بحجم أكبر مما لو أنها انتجت السلعتين معا، ومنه يؤدي اختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في الدولتين إلى قيام التجارة بينهما[3].

---

[1]– أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الإسكندرية،الطبعةالأولى، 2002، ص 18.

[2]– عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسير ة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن،الطبعة الأولى 2006، ص 91.

[3]– زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 54.

تعريف تكلفة الفرصة البديلة:

حسب ألفريد هابلر فإن "تكلفة الفرصة البديلة تعبر عن أي سلعة أخرى يجب تركها أو التخلي عنها في حالة إنتاج السلعة الحالية، وتكون السلعة ذات التكلفة البديلة الأقل لسلعة ما.

ثانيا نظرية نسب عناصر الإنتاج (نظرية هيكشر أولين):

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "إيلي هيكشر، الذي نشر في عام 1919 مقالاً تحت عنوان" أثر التجارة الدولية على توزيع "الدخل"، وقد تضمنت هذه المقالة أفكاره حول موضوع التجارة الدولية، وفي عام 1933 نشر من خلاله تفسير التقسيم الدولي، وأسباب اختلاف التكاليف النسبية، معتمداً على مقال "هيكشر" ومكملاً له، ومنذ ذلك ظهرت نظرية هيكشر أولين[1].

1/ فرضيات نظرية هيكشر أولين:

تعتمد نظرية نسب الإنتاج على الفروض التالية[2]:

- وجود دولتين (دولة1، دولة2)، وسلعيتين (س،ص)، وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).
- تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.
- تشابه الأذواق، والتفضيلات بين البلدين.
- وجود المنافسة الثامنة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين.
- القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دولياً.
- لا توجد تكاليف نقل وتعريفات جمركية وأي عوائق أخرى تعرقل تدفق التجارة الدولية.
- سلعة (س) سلعة كثيفة العمل، وسلعة (ص) كثيفة رأس المال في كل من الدولتين.

---

[1]- بودية فاطمة، نفس المرجع، ص 22.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

لقد أرجح هيكشر أولين أسباب قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسين هما[1]:

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.

- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوّال إنتاج السلع المختلفة.

لقد وجهت هذه النظرية عدداً من الانتقادات إلى النظرية الكلاسيكية منها[2]:

- عدم وضع تفسير من قبل النظريات الكلاسيكية لأسباب الاختلاف في المزايا النسبية، فعلى سبيل المثال: يتوفر عنصري العمل ورأس المال بكثافة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك نجدها تحتاج إلى عنصر العمل أكثر في رأس المال، وبالتالي يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية التخصص في السلع التي تحتاج إلى رأس المال، في نفس الوقت تحتاج إلى عنصر العمل.

إن التنبأ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة تشمل سلعًا تستخدم لكتابة مواردها الوقيرة نسبياً، في حين أن مستورداتها تشمل سلعًا تستخدم لكثافة موردها النادرة نسبياً، فالميزة الرئيسة لهذه النظرية تكمن في قدرتها الدولة بتصدير السلعة التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير فيها سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب زيادة الطلب عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سعر العنصر الإنتاجي الوفير، بسبب زيادة الطلب عليه المشقة من زيادة الطلب على السلع التي تستخدمه بكثافة[3].

2/ اختبار ليونتيف لنظرية هيكشر أولين:

قام الاقتصادي الأمريكي "وسيلي ليونتيف" في عام 1947، باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي، وقد تضمنت هذه البيانات المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية[4].

---

[1]- موسى سعد مطر، باسم اللوزي، التجارة الخارجية دار للنشر والتوزيع,عمان، الطبعة الأولى,2001، ص 39.

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3]- رشاد العصار، حسام داوود، غليان الشريف، التجارة الخارجية، ,دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان الأردن,الطبعة الأولى ,2000,ص31.

[4]- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية،، الدار المصرية اللبنانية,مصر,الطبعة الأولى, 2005، ص 171.

ونظرًا لأن أمريكا تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، فإنه بحسب نظرية هيكشر أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكونًا من سلع كثيفة، رأس المال وهيكل وارداتها يتكون من سلع كثيفة العمل. لكن ليوشيف توصل إلى ان صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل، أما وارداتها فهي كثيفة رأس المال وهذه النتيجة تتعارض مع نظرية هيكشر أولين، ولذلك عرفت كهذه النظرية بلغز ليوشيف[1].

ثالثا: نظرية لتشابه الأذواق "ستيفان ليندر"

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "ستيفان ليندر"، التي تعتبر من بين الاتجاهات التي حاولت حل لغز ليونتيف، عن طريق هدم نموذج هيكشر. أولين في نسب عناصر الإنتاج، وتتجه هذه النظرية إلى محاولة اثبات خطأ الاعتماد على جانب الطلب في تفسير هذه الظواهر، باعتبار الطلب متغيرًا اقتصاديًا مستقلًا والعرض متغيرًا اقتصاديًا تابعًا، عكس النظريات الكلاسيكية التي تبني تحليلها على أساس العرض[2].

بدأ ليندر تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة، فالدولة متشابهة الدخل ستكون متشابهة الذوق، وبالتالي فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المشابهة لها من حيث الدخل، ومن هنا جاء اسم (تشابه الأذواق)[3].

لقد ميزت هذه النظرية بين أسلوبين لتفسير التجارة الدولية، فيما يخص السلع هما[4]:

النوع الأول: المنتجات (السلع) الصناعية: فالتجارة الدولية وفقًا لهذه الأسلوب تتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المشابهة من حيث الدول وأنماط الطلب، وبالتالي هذا النوع يطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع.

النوع الثاني: السلع الأساسية والأولية: هذا الأسلوب يُركز على دور عرض (وفرة) عوامل الإنتاج، وهي تنبؤات هيكشر أولين، أي أن هذا الأسلوب يتنبأ بأن تكون دوليًا أكبر حجمًا كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق

---

[1]– الشقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية,حلوان, الطبعة الأولى,ص183.

[3]– رشاد العصار، حسام داوود عليان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4]– رشاد العصار، نفس المرجع، ص 45.

والوفرة لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار، كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها، لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

لقد اقتصرت النظرية الحديثة في تفسير التبادل بين الدول على إدخال عامل جديد في التحليل والمتمثل في التكنولوجيا، وعلى هذا الأساس أدمجت ضمن النظريات الحديثة ما يسمى بالنظرية التكنولوجية، حيث هذه النظرية على الفروض التالية[1]:

– يعتبر تدفق المعلومات في التجارة الدولية أمراً مفيداً، عكس ما افترضته النظرية الكلاسيكية.

– عدم تماثل دوّال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، ولينعكس هذا الوضع في اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في الدول المختلفة، ومضمون هذا أن أنواع التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج سلعة دورة المنتج ليست معروفة من قبل جميع المنتجين.

– دوّال الإنتاج ليست خطية، وليست متجانسة، أي أن الإنتاج في هذا الفكر التكنولوجي يخضع لقانون الغلة المتزايدة.

– يُأخذ الفكر التكنولوجي من التحليل الديناميكي منهاجًا، وهو ما أتاح الفرصة أمام هذه النظرية لتحليل أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول.

يمكن القول بأن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية، لشرح وتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات، الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، هذه الأخيرة تأخذ إما شكل اختراع أو شكل تجديد، ويترتب على هذا اكتساب الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد ميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساساً إلى السوق الداخلي.

[1]–عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية ,دار اليازوري العلمية، عمان– الأردن،الطبعة الأولى, 2015، ص 119.

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تحديد التجارة الدولية وقيامها[1]، حيث احتوت النظرية التكنولوجية على نموذجان ليوضح قيام الدولي على أساس التطورات التكنولوجية هما[2]:

1/ نموذج الفجوة التكنولوجية "بوسنر":

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بوسنر"، حيث يُعيد التغير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديدة، و بإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوّال الإنتاج.

ووفقاً لهذا النموذج فقد لا حظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، هذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية هيكشر أولين، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، وهذا التفوق التكنولوجي يسمح لها بأن تكون لديها احتكار التصدير في السلع ذلك القطاع.

من خلال هذا فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي بين الدول يؤدي إلى اختلاف مناظر للمزايا النسبية فيما بينها. على هذا الأساس عرف بوسنر الفجوة التكنولوجية بأنها "تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة." رغم هذا فقد ظل هذا النموذج عاجزاً عن الإجابة عن سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما[3]:

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الكثر تقدماً دون غيرها من البلدان؟

- ما هي الفجوة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

2/ نموذج دورة حياة المنتج "فيرنون":

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2]- بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

لقد تمكن الاقتصادي "فيرنون" من الإجابة على السؤالين السابقين، من خلال نظريته المعروفة باسم "دورة حياة المنتج"، فالواقع أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل وهي كالتالي[1]:

– **مرحلة المنتج الجديد:** يتطلب ظهور منتج جديد تتوافر فيه شروط عديدة أهمها: كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، مستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية أو ما يعرف بالبحث والتطوير، وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.

من هنا يفترض "فيرنون" بلداً كالولايات المتحدة الأمريكية، يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة.

– **مرحلة المنتج الناضج:** في هذه المرحلة يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتتحسن نوعيته، كما يكتسب مزيداً من التطوير والتنويع، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له في ذات الوقت تنخفض نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

هنا تبدأ الشركات الأمريكية صاحبة الاختراع بإنشاء فروع لها في الخارج (الدول المستوردة للمنتوج)، سواء كانت دولا صناعية متقدمة كبلدان أوربا الغربية أو البلدان المصنعة حديثا.

– **مرحلة المنتج النمطي:** هذه المرحلة تشهد عدداً من التطورات الهامة التي تؤدي في النهاية إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج من خلال هذا التحليل، يخلص "فيرنون" إلى تقديم تفسر جديد للغز ليونتيف ما أشرنا إليه سابقًا من وجود تفوق بارز في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. فالواقع ان الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة

[1]– خالد محمد السواغي, مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]– سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 232.

بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنين المختصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية، التي تكون فيها كثافة عنصر رأس المال أعلى نسبياً من كثافة عنصر العمل[1].

المطلب الرابع: نظرية التبعية في التجارة الدولية:

بعد النظريات السابقة والتي ركزت على عناصر الإنتاج بالدرجة الأولى، ظهرت نظريات تسمى بنظريات التبعية ومن بينها نظرية التبادل اللامتكافئ ، وقد ركزت هذه الأخيرة إلى تبعية دول العالم الثالث بالعالم المتقدم، وكان لها آثارها في عملية التقسيم الدولي، في هذا المطلب يتم عرض وجوهات النظر لبعض روّاد هذه النظرية في تفسيرهم لظاهرة التبعية.

ظهرت نظرية التبعية لأول مرة عام 1949، وانتشرت في الخمسينات وقد وصفت التبعية التي عرفت في تلك الفترة فيما بعد بـ "التبعية الكلاسيكية"، بعد ظهور فيما يسمى بنظرية التبادل اللامتكافئ.

1/ مفهوم نظرية التبادل اللامتكافئ:

التبادل اللامتكافئ هو أن دول العالم الثالث تُجْبر على بيع ناتج كبير من ساعات العمل مقابل حصولها على عدد أقل من ساعات العمل في الدول المتقدمة[2]

أ/ الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ:

منذ الخمسينات ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين، ومن بينهم "**الاقتصادي بريبش**" وغيرهم ان الدول المختلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل، بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة والنامية هو تبادل لا متكافئ.

أشار الاقتصادي "بريبش"إلى عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وما ينتج عنه من ضرر للدول النامية، باعتبار هذا الطرف الأضعف، وقد ركز على احدث صور هذا الضرر، وهو تدهور معدل التبادل

[1]- عبابسة نوال، التخصص الدول (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة- الجزائر, 2008-2009، ص 32.

[2]- عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكرهّ، ص 197.

الدولي للدول النامية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن "على الدولة المتخلفة ان تهجر مبدأ الحرية للتجارة الخارجية، وأن تنتهج سياس تجارية حمائية، تمكنها من إنشاء صناعة وطنية بالداخل".[1]

ب/ الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ:

ترى نظرية التبادل اللامتكافئ أن العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة الخاضعة لأسس وميكانيزمات عمل ذات طابع ليبرالي، لا يمكنها أن تكون متكافئة لنها تستند إلى قوانين تعمل على نقل القيم من الدول الضعيفة باتجاه الدول المتقدمةّ، وعلى هذا الأساس سيتم تناول وجهة نظر كل من الاقتصادين "أرجيري إيمانويل"، و "سمير أمين" في تفسيرهم لهذه النظرية.

*** التبادل اللامتكافئ عند "إيمانويل":**

لقد فسر الاقتصادي "إمانويل" عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك، من خلال التفاوت في مستوى الأجور بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك من خلال نقطتين هامتين هما:

– حرية انتقال رأس المال بين الدول من خلال التجارة الدولية الأمر الذي يترتب عليه تساوي الربح بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.

– ثبات العمل والذي يترتب عليه بقاء الأجور كما هي، حيث تتفاوت أجور العمل بين الدولتين، مما ينعكس على أثمان المنتجات التي تكون مرتفعة في الدول المتقدمة ومنخفضة في الدول الأخرى، بسبب تدني أجور العمل، وهذا يكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، إذا ارتفعت مستويات قيمة المنتجات في الدول القوية مقارنة بالدول الضعيفة، بسبب فوارق الأجور[2].

[1]– جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي (من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ)، دار النهضة العربية,مصر, الطبعة الرابعة، 1992، ص12.

[2]– نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار مجد للنشر والتوزيع ,عمان– الأردن،الطبعةالأولى, 2015، ص 56.

*** التبادل اللامتكافئ عند "سمير أمين":**

لقد انطلق "سمير أمين" في دراسته لظاهرة التجارة الدولية من كون المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي مبادلات لا متكافئة، وذلك بسبب اختلاف مستويات الأجور، وأن التبادل الغير متكافئ هو أساس التطور الغير متكافئ.

ذهب "سمير أمين" إلى تعريف التبادل اللامتكافئ على انه "تبادل المنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين المنتجات".

ففي حالة انخفاض الأسعار للمنتجات المصدرة من طرف الدول المتخلفة، تأثيرها أقل مما لو أنتجت في الدول المتقدمة ذات الأجور المرتفعة، هذا يزيد من حدة التبادل غير المتكافئ بين الدول المتخلفة والمتقدمة، كما يرجع صعوبة نمو الدول النامية إلى التبادل اللامتكافئ، ويشير إلى بحث الدول الرأسمالية عن مجال لتحقيق أسواق جديدة، وسيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة ومنه فإن التفاوت في الأجور بين الدولتين هو النقطة الأساسية والسبب الرئيسي الذي من خلاله يمكننا تفسير التدهور، في معدلات التبادل الدولي.

في الأخير توصل "سمير أمين" إلى تفسير من خلال دراسته للتبادل اللامتكافئ وذلك من خلال انقسام العالم إلى قسمين:

– قسم غني وهو الدول الرأسمالية وقسم فقير تتمثل في الدول النامية ومدى استغلال الأولى للثانية[1].

عوامل أخرى يمكن حصرها في تفكك اقتصاديات البلدان النامية وتخلفها بفعل عامل الاستعمار.

حسب "سمير أمين" فإن استعمار الدول الرأسمالية الأوربية قد أدى إلى ترسيخ هيكلي لتقسيم لا متكافئ للعمل ما بين دول المركز ومستعمراتها بتخصيص هذه الأخيرة في إنتاج المواد الأولية ومقايضتها بالسلع المصنعة من الدول الأوروبية، وهو السبب المباشر في تشكيل التخلف بالدول النامية[2].

---

[1]– باشي أحمد، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 83.

[2]– تامر بطراوي، نظرية ثورة التبعية الرأسمالية الامبريالية، دار السلام، الإسكندرية، 2015، ص 7.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الدولية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من القوانين التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تنظيم حركة التجارة ما بين الدول، فكل هذه التشريعات المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة التجارية الخارجية مع إبراز أهدافها وبعض أدواتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة التشريعات واللوائح التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي، والتي تعمل على تحرير، أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة، التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[1].

كما تعرف على أنها: "مجموعة من الإجراءات والأساليب، تقوم باختيارها السلطات الحكومية، وذلك وفق برنامج محدد من بين عدة بدائل، وذلك بهدف تنظيم التبادل التجاري للدولة وكذلك مع باقي الدول الأخرى، وذلك بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وغالبا ما يكون السبب الرئيسي هو تطوير الاقتصاد المحلي[2]."

خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة التجارية

"السياسة التجارية هي مجموعة من الوسائل التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية للدولة، بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلي ضد المنافسة الأجنبية، أو بإزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود".

---

[1]– عبابسة نوال، التخصص الدولي (حالة الجزائر) , رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة–الجزائر, 2008 –2009 ص 32.

[2]– عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية–الجزائر, 2010–2011،ص14.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية:

للسياسة التجارية عدة أهداف تسعى الدولة في نطاق علاقتها الدولية بقصد تحقيقها.

1-الأهداف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي[1]:

أ/ تحقيق موارد للخزينة العمومية: قد يكون الحصول على مورد التمويل العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على مورد من هذا الطريق أكبر فعالية، وأكثر قابلية سياسياً.

ب/ تحقيق توازن ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات استعادة التوازن في ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، حيث ان حالة العجز هي الحالة التي تسبب الكثير من الاهتمام، وتتدخل إجراءات التوازن في هذه الحالة للتقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه.

ج/ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الإنتاج المحلي .

د/ حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق: الإغراق هو تطبيق نظرية التميز السعري في مجال التجارة، ويقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على ان تعرض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية والإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية، لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، وعلى حساب المنتجين الخارجين الذين يصدرون إليه.

هـ/ حماية الصناعة الوليدة: تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق الحرية التجارية، والمقصود بالصناعة الوليدة، تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي تتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة البلوغ والنضج، إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة بالإضافة إلى حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.

[1]- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الدولية، (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012، ص3.

2/ الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المنشغلين في صناعة معينة، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة[1].

3/ الأهداف الاستراتيجية: يقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء من ناحية بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، في هذه الحالة، قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر فرض الرسوم الجمركية، أو نظام الحصص، أو يمنع الاستيراد كلياً[2].

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد سواءاً بطريق مباشر أو غير مباشر، منها من تندرج ضمن سياسة حماية التجارة الخارجية منها ضمن سياسة حرية التجارة الخارجية.

أولا: السياسة حماية التجارة الخراجية:

1- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: "قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى، باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعًا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية"[3].

2- الأدوات المستعملة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

---

[1]- غربي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3]- بوكونه نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 24.

أ- **الأدوات السعرية:** تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات، ويمكن تقسيمها إلى كل من الرسوم الجمركية ، الإعانات، الإغراق، التخفيض، سعر الصرف، وسيتم تناولها بشيء من التفصيل كما يلي:

*** الرسوم الجمركية:**

الرسوم الجمركية هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة، وقد تفرض هذه الرسوم جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة، وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات، والغالب أت تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية[1].

*** إعانات التصدير:**

تقدم الدولة للمنتجين المصدرين إعانات من أجل تدعيم قدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية، وتختلف أشكال الإعانات إلى ما هو مباشرة، وذلك بدفع مبالغ مالية أو غير مباشرة بمنح بعض الامتياز، وتدعيم مركزهم الاقتصادي بالتخفيضات الضريبة غير ان هذا الإجراء يكون غير مُجِدْ لو تعاملت الدولة الأخرى بالمثل بفرض مرتفعة على دخول تلك السلعة[2].

*** نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:**

نظرا لأن العملات الأجنبية، هي الوسيلة التي يمكن للأفراد، والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات، إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها.

*** سياسة الإغراق:**

هي أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل، وتلك السائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية على المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل، مضافاً إليه لنفقات النقل[3].

---

[1]- عطا الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]- شرع نورة، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية, تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية -الجزائر,2010-2011، ص 20.

[3]- عربي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ب- الأدوات الكمية:

*** نظام الحصص:**

يتمثل في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدًا كميًا على انسياب السلع إلى دولة معينة، خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تفرضه الرسوم الجمركية[1].

*** الحظر (المنع):**

يعرف الحظر على انه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، ويكون على الصادرات أو الواردات، أو كليهما.

*** نظام تراخيص الاستيراد:**

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبًا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع، إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

ج- الأدوات التنظيمية: تتمثل في:

*** الاتفاقات الدولية التجارية (المعاهدات التجارية):**

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عامًا يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية، أي منح الدولة أفضل معاملة، يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

*** الاتفاقات التجارية:**

هي اتفاقات قصيرة الأجل، حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة، وكيفيةتبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل.

[1]- محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 153/152.

*** اتفاقات الدفع:**

تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديداً العمليات الداخلية في التبادل[1].

ثانيا/ سياسة حرية التجارة الخارجية:

1- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها "السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى"[2].

2- الأدوات المستعملة لسياسة حرية التجارة الخارجية:

في ظل التطورات وزيادة المبادلات التجارية الدولية تحولت معظم دول العالم إلى إتباع وتطبيق سياسة الحرية باستخدام الأدوات التالية[3]:

- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي:

يقصد به ترك الحرية في تحديد قيمة العملة في السوق من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع العملات الأجنبية، وأصبح يحق للأفراد والمؤسسات الحرية في كمية العملات الواجب توفرها لإتمام الصفقات التجارية.

-الغاء القيود الكمية المباشرة:

في ظل سياسة الحرية تسعى كل دولة لإزالة القيود الكمية، مثل الغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من أجل الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية.

- حوافز التصدير:

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 262.

[2]- بوكونه نورة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3]- شرع نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 ,23.

بعدما كانت الدول في سياسة الحماية تقدم إعانات مباشرة، أو غير مباشرة من أجل دعم القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الدولية، أصبح من الضروري التخلي عنها في الوقت الحاضر، لتحل محلها حوافز أخرى في ظل سياسة الحرية مثل: الإعفاءات الضريبية المؤقتة تحرير أسعار الصرف، وإزالة كافة الرسوم الجمركية على المستوردات وإلغاء حصص الصادرات.

- التكامل الاقتصادي:

يساهم التكامل الاقتصادي في الغاء كافة العقبات التي تعرض التجارة بين الأطراف المتعاقدة، والداخلة في مشروع التكامل الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى مفاهيم التجارة الدولية،التي تعتبر من أهم مقومات نجاح وازدهار اقتصاد أي دولة وتجعلها متخصصة في انتاج سلع معينة وتصديرها الى دول أخرى ,كما تم التطرق الى مختلف نطريات التجارة الدولية المفسرة لنمط التبادل الدولي التي تختلف من كلاسيكية التي اعتمدت على نظرية القيمة عمل في تحديد قيمة السلعة، الى النظرية نيوكلاسيكية التي اعتمدت على وفرة أونذرة عنصري العمل ورأس المالالى النظرية الحديثة التي جاءت بصيغة جديدة في عملية التحليل بادخال عامل التكنولوجيا الذي له دور كبير في اكتساب مزايا التصدير بين الدول. بالنظر الى أهمية التجارة بوجه عام ولتلك الدول بوجه خاص,فان مجموعة دول الجنوب النامية تعاني مشكلة التبادل غير المتكافئبينها وبين دول الشمال.

كما تم ا لتطرق إلى سياسات التجارة الدولية، الذي من خلالها يتعرض لنشاط التجارة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولة باتباع وسائل تندرج ضمن سياسة الحماية وسياسة الحرية، من أجل تنظيم التجارة الدولية من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

التجارة البينية

(المفاهيم والأثار)

تمهيد:

يشهد العالم اليوم ثنائي التجارة البينية فيما بين الدول المختلفة، حيث أن دخول الدول سواء المتقدمة منها أو النامية في تبادلات تجارية بيئية، يهدف في الأساس لتوفير بيئة اكثر ملائمة لنمو اقتصاداتها فمعظم التطورات الحاصلة في التجارة الدولية كانت في إطار التجارة البينية، كما تشير الدراسات التطبيقية في الموضوع أن ما يقارب من ربع تجارة العالم هي تجارة بيئية لدى أصبحت هذه الأخيرة ضرورة ملحة وخاصة في ظل التطورات التي تحدث على المستوى الدولي نظراً لتزايد حدة المنافسة العالمية وأثر ذلك على المبادلات التجارية بين الدول ومن هنا يظهر الهدف والأثر لهذه الدول، فمنها من استغلت هذه الآثار وأصبحت نماذج رائدة يقتدى بها، ومنها لم تنجح وبقيت تجارتها البينية ضئيلة بسبب بعض المشاكل المعرقلة للتجارة البينية.

من خلال هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: أساسيات التجارة البينية.

المبحث الثاني: آثار التجارة البينية

المبحث الثالث: بعض تجارب التجارة البينية.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة البينية:

لقد اكتسب موضوع التجارة البينية أهمية متزايدة، لكونه أحد المداخل الرئيسية التي تتبناها الدول لتحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادي فيما بينها، كما ان الهدف الرئيسي في تكوينها هو إلغاء التعريفات الجمركية وتحرير التجارة والاستثمار، في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف مبسط للتجارة البينية بصفة عامة، بعض خصائصها، بالإضافة إلى أهدافها مع التطرق إلى الآثار المترتبة عن التبادلات التجارية البينية للدول، مع الإشارة إلى بعض التجارب التي تخدم موضوع التجارة البينية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص التجارة البينية:

من خلال هذا المطلب يتم الإشارة إلى تعريف التجارة البينية مع التطرق إلى بع خصائصها:

أولا: تعريف التجارة البينية:

لا يوجد تعريف مضبوط ودقيق لمصطلح التجارة الدولية، والتي تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الأول، وعلى هذا الأساس يتم استخلاص تعريف التجارة البينية كما يلي:

التجارة البينية: هي تبادل الصادرات والواردات بين الدول تعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات، ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للدول الأعضاء[1].

ثانيا: خصائص التجارة البينية:

تتميز التجارة البينية بمجموعة من الخصائص حتى يكون لها الأثر الإيجابي على جميع أطراف التبادل البيئي، يمكن إبراز السمات الأساسية للتجارة البينية فيما يلي[2]:

1/تعتبر التجارة البينية بمثابة تكتلات قارية، بمعنى انها تنشأ داخل قارة معينة مثل الاتحاد الأوروبي، قارة إفريقيا، والنافتا في قارة أمريكا الشمالية.

---

[1]– من مفهوم الطالبة اعتمادا على: الموسوعة الحرة، اقتصاد دولي، 2017/04/13، على الموقع .http://ar.wikipedia.org

[2]– لويشي إيمان، التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي (دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية)، مدكرةماستر, كلية العلوم الاقتصادية,بسكرة,الجزائر,2013–2014,ص29.

2/التجارة البينية تتم ما بين مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية، وهناك تكتلات خليط بين دول نامية ودول متقدمة وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة.

3/الدول المشاركة في التجارة البينية تتبنى استراتيجية معينة اتجاه التكتلات الأخرى، فمثلا الاتحاد الأوروبي ذو استراتيجية هجومية، حيث يسعى إلى إقامة علاقات بيئية وبين دول البحر الأبيض المتوسط، والنافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) له استراتيجية دفاعية هجومية (قام بمواجهة الاتحاد الأوروبي وسعى إلى ضم دول أمريكا اللاتينية، أو مشاركة بينه وبين دول أمريكا الجنوبية.

4/تتميز التجارة البينية، باختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء، فالنافتا مثلا اخذ صورة منطقة التجارة الحرة بينما دول أخرى ننجدها اختارت غير ذلك كالاتحاد الأوروبي وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي.

المطلب الثاني: اهداف التجارة البينية:

تسعى التجارة البينية إلى تكوين حالات تعاونية اقتصادية من خلال تقليل القيود التي تتحد من إقامة التبادل التجاري البيئي، حيث تسعى الدول لإقامة تجارة بيئية فيما بينها من أجل تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1/تسهيل التبادل التجاري بين الدول، من خلال إزالة العراقيل والقيود المفروضة على المبادلات التجارية، ومنه تشجيع التبادل التجاري بين الدول[1].

2/تنشيط وتشجيع الاستثمار والتجارة البيئيتان ينسجمان بإقامة تعاون اقتصادي مشترك، يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية للدول، وفي نفس الوقت يجعلها قادرة على المنافسة، وغزو الأسواق العالمية، ويكون فيما بعد البداية الممكنة لبناء تكامل اقتصادي فعال له مكانته ضمن التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى[2].

---

[1]– العالية الشرع، اثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجيستير,كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2010–2011، ص 86.

[2]– فرج شعبان، التجارة والاستثمار البيئيتان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، الجزائر, 2005، ص3.

3/تساعد على تحقيق المساواة في أسعار المنتجات المختلفة، وبالتالي يستطيع المستهلكون الحصول على نفس المنتج، في دولة ما رخيصًا نسبيًا فإن من شأن قيام التجارة، نتيجة لازدياد الطلب عليها من دول أخرى ذات أسعار أعلى[1].

5/تهدف التجارة البينية إلى تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء مما تعطي أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى. الصاعدة على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي[2].

6/تسمح التجارة البينية بالاستفادة من المزايا النسبية، التي تتمتع بها كل دولة، وتحويلها إلى مزايا تنافسية، واستغلال الإمكانيات والثروات التي تكتسبها كل دولة أحسن استغلال.

7/زيادة التجارة البينية أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة الاقتصادية نظرا لتزايد المنافسة العالمية من ناحية، ومن جهة أخرى تعمل على رفع حدة المنافسة بين الصناعات، ورفع قدرتها على المنافسة الدولية[3].

المبحث الثاني: آثار التجارة البينية

للتجارة البينية دور أساسي لاقتصاديات الدول، سواء كانت دول متقدمة او نامية، وذلك بتقوية العلاقات التجارية البينية وحتى الدولية، إلا أن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية على هذه الدول من خلال هذا يمكن توضيح مختلف الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن التجارة البينية على هذه الدول.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للتجارة البينية:

تعود التجارة البينية بالفائدة على الكثير من الدول المشتركة في التبادل التجاري البيئي، وهذا يرجع بالأساس إلى حسن استغلالها لمختلف المعاملات التجارية البينية من أجل النهوض باقتصاداتها، ويمكن إبراز مختلف التأثيرات الإيجابية الناتجة عن التبادلات التجارية البينية للدول فيما لي:

---

[1]– عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، رسالة ماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة –الجزائر,2012–2013، ص 92.

[2]– فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد 43، ص 177.

[3]– فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 142.

1/تعتبر التجارة البينية خياراً استراتيجياً نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق وتائر متسارعة للتنمية المستدامة، مما يعني تحسين نوعي في حياة المواطنين في الدولة[1]، وقد أثبتت تجارب كثيرة في العالم الدور البارز الذي يقوم به التصدير والاستيراد وخير مثال على ذلك تجربة دول جنوب آسيا والتي تعرف "بنموذج الإوز الطائر"*، وهذا المثال يقدم صورة إيجابية لتطور العلاقات البينيةبين اقتصاديات نامية أكثر تقدما وأخرى أقل تقدما، من خلال تجارتها البينية استطاعت ان تحقق معدلات نمو مرتفعة. وأن يكون نموذجا رائداً من نماذج النمو الاقتصادي[2].(سيتم التفصيل في هذه التجربة في المبحث الثالث).

2/تخفيض العبئ على ميزان المدفوعات:

لتقوم الدول القائمة بالتجارة البينية بزيادة التبادل التجاري فيما بينها وتخفض الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، بذلك يمكن لهذه الدول، من خلال تكثيف تعاملاتها البينية أن توفر قدر احسن من المعاملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها[3].

3/اتساع السوق

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة للبلدان المشتركة بينياً، عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي، وزيادة استخدام الموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفرات الإنتاجية، وزيادة المنافسة الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات[4].

---

[1]–مصطفى رجب البلغري، دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة ليبيا وتونس)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الأسمرية الإسلامية، زيلتن، العدد7، ص 4.

*نموذج الإوز الطائر: هو نموذج تنموي رائد في حقل التنمية الصناعية، والذي يعتبر الأساس الذي نبت عليه تجربة جنوب شرق آسيا وتضم مجموعة من الدول (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، تايلند، إندونيسيا، كمبوديا، والفيتنام)

[2]–سوباتشاي بانيتشباكدي، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن تؤديه في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأوناكتاه)، جنيف نوفمبر 2011، ص3.

[3]– مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي (دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة سطيف–الجزائر, 2013–2014، ص 31.

[4]– إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأور وجزائرية , رسالة ماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية,التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة–الجزائر, 2012–2013، ص 27.

4/زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

حتى تتمكن الدول النامية من تحقيق الأهداف الاقتصادية يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار، مما يتطلب بدل جهود كبيرة في هذا المجال وخير مثال على ذلك التجربة الصينية بفضل التصدير حققت نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي، مما سمح لها بزيادة استثماراتها البينية[1].

5/أثر خلق التجارة:

إن (خلق التجارة)* كما يشير البنك الدولي، يحدث عندما (دولة أ) عضو في الترتيب الإقليمي مثلا دولة أ تقوم بزيادة وارداتها من دولة شريك لها (دولة ب)، وذلك دون تخفيض لواردات الدولة (أ) مع باقي دول العالم، ويحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء في التجارة البينية، ويعتبر هذا الأثر نتيجة إيجابية ومفاده انه عندما تعتمد دولة عض و (قبل قيام التجارة البينية) على استهلاك سلعة محلية كفوءة اقتصاديا، وبعد قيام التجارة البينية، تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من دولة التجارة هذه السلعة بطرق اكثر كفاءة وأقل تكلفة.

خلق التجارة يكون أثرها إيجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموعة موارد الدول المشتركة في التجارة البينية، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة، فهذا الأثر يزيد من رفاهية الدول المشتركة فيما بينها لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج القائم على الميزة التنافسية[2].

6/قيام التجارة البينية فيما بين الدول، لا يتوقف نجاح النمو الاقتصادي لهذه الدول من خلال تحقيق قفزات واضحة في حجم صادراتها فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق تطور كبير في سلسلة صادراتها من السلع والخدمات والتخلص من آثار الاستقطاب الدول المتعلقة بفرض السيطرة التكنولوجية الحديثة[3].

---

[1]–فوزية تومي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

*يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي لدولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد.

[2]–إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3]– عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، النموذج التنموي الآسيوي، وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، مجلة الغري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ص 103.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للتجارة البينية:

إن ما تعانيه الدول من ضآلة في حجم تجارتها البينية، رغم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول، والرامية إلى تنمي، وزيادة التجارة ناتج عن وجود مجموعة من العراقيل، والمشاكل التي وقفت حائلًا دون زيادة مستويات التجارة البينية، في هذا المطلب يتم التطرق إلى بعض هذه المشاكل يمكن إبرازها فيما يلي:

1/التضخم المستورد:

يقصد بالتضخم المستورد، مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على مستوى العام للأسعار المحلية، حيث من المؤكد أن ارتفاع أسعار الواردات تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، في حال كانت أسعار السلع المستوردة لا تحضي بأي دعم من قبل الدولة، وطالما أن التضخم هو معدل التغير في الأسعار داخل الاقتصاد، يجد بعض الباحثين أن التضخم المستورد، وصدمات التجارة الخارجية المتعددة، هي المحركات الرئيسية للتضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق[1].

وتتوقف درجة انتقال معدلات التضخم من الخارج إلى داخل الدولة على عدة عوامل أهمها:

-نظام الصرف الذي تتبعه الدولة: إذا كانت الدولة تثبت علتها فإن معدلات التضخم السائدة في الخارج سوف تنتقل بالكامل إلى الداخل، أما إذا كانت أسعار الصرف مرنة فإن ارتفاع معدلات الشرائية، انخفاض قيمة العملات الأجنبية، وتحسن في قيمة العملة الوطنية وبالتالي فإن معدلات التضخم لن تنتقل بأكملها إلى داخل الدولة.

-مدى الارتفاع في أسعار الواردات: أي أنه كلما ازدادت أسعار الواردات، كلما ارتفعت معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي[2].

وهذا ما يحدث في الدول النامية، فمعظم وارداتها هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي، ولا يوجد بديل محلي لها، لذى فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك المحلي، ويجعل تلك الدول مثلا تتأثر بالتضخم المستورد

---

[1] – الوهاب محمد جواد الموسوي, مرجع سبق دكره, ص99 .

[2]–عفراء خضور، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية، مجلة جامعة البعث، العدد 1، المجلد 37، تشرين، 2015، ص 192، 193.

نتيجة لارتفاع اسعار تلك الواردات، مما يؤثر سلباً على التجارة البينية للدول العربية ككل[1]. من هنا يظهر الأثر الأول المسبب للتضخم المستورد المتمثل في سعر الصرف، فالعملات المستخدمة في تأدية الالتزامات الدولية تحمل معها التضخم بانتقالها من اقتصاد لآخر، كما أن تقلبات قيم هذه العملات (أسعر صرفها) تؤدي إلى تغيرات كبيرة في قيمة صادرات وواردات البلدان النامية، مما يجعل مستويات الأسعار فيها بعيدة عن الاستقرار[2].

2/ التبعية الاقتصادية التي فرضت على بعض الدول، ومن بينها الأقطار العربية، خلال مرحلة الاستعمار تدعمت أركانها بعد الاستقلال السياسي عن طريق الشركات الأجنبية، وفي اعتماد بعض الدول العربية على المعونات والقروض الدولية، ضعفت المبادلات التجارية العربية البينية، وتعاظمت مع الأسواق العالمية، وتكمن خطورة هذه التبعية كونها مرتبطة مع دول متقدمة، لا مصلحة لها في نجاح التبادل التجاري البيئي لهذه الدول.

3/ البعد الجغرافي، والذي يؤثر إلى حد كبير على تكلفة المنتجات المستوردة والمصدرة نتيجة لارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي إلى انخفاض التبادل التجاري البيئي[3].

4/أثر تحويل التجارة:

يشكل (تحويل التجارة)* الأثر السلبي للتجارة البينية، لأنه ينقص من الكفاءة الإنتاجية للواردات، ويحدث هذا الأثر عندما يتم إحلال الواردات مع باقي دول العالم في الدولة (أ)، من خلال واردات أعلى من الدولة (ب)، لأن هذه الأخيرة لا تدفع عنها ضرائب على الواردات بينما يتم دفع الضرائب على الواردات مع باقي دول العالم[4].

5/تماثل الهياكل الإنتاجية وتنافسها:

---

[1]– الداوي يامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، مدكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015–2016، ص 2.

[2]– مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى ,الطبعة الأولى، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ، ص 284.

[3]– لينة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة (تشابه المقدمات واختلاف النتائج)، رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير,جامعة لجزائر، 2004، ص 77.

*يحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات اعلى تكلفة من عضو الاتحاد، هنا ينتج بسبب المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء.

[4]– إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

تعتبر كأحد المعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية وخاصة العربية منها، لأن منتجاتها متنافسة فيما بينها، كما أن الدول المنتجة للنفط تعتمد على تصديره فقط، فهي إذن أحادية الإنتاج وهذا ما تتحكم فيه الأسواق العالمية، مما ينعكس سلباً على تلك الدول إلى جانب تخلف الهياكل والمؤسسات التسويقية، سواء من حيث ملائمتها للمواصفات العالمية، أو مدى كفاءة المعلومات التسويقية[1].

6/ مشكلة العملة:

حيث تعاني بعض الدول، كالدول الإفريقية من ندرة الصرف الأجنبي، أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الأجل مع وجود صعوبات، ومخاطر في السداد[2].

7/استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي:

إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 73% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد 72% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وتصدر78% من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 78% من وارداتها منه وتصدر إليه 62% صادراتها، ولهذا فإن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية، ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الدولية وهو ما استغلته أوربا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة المتوسطية مما أدى إلى:

-انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

-غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية[3].

المبحث الثالث: بعض تجارب التجارة البينية:

[1]-باشي أحمد، مقومات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة: الندوة العلمية-الأوروبية، جامعة سطيف- الجزائر، 8-9ماي 2004، ص 12.

[2]-محمد عيسوي، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 24.

[3]- عادل زغدي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ترتبط كل دول العالم فيما بينها بعلاقات مختلفة، تؤدي إلى وجود قوة تجارية واقتصادية وسياسية في أغلب سياساتها التنموية، وقد تكون هذه العلاقات بسيطة، منها ما هو في طور النمو ومنها ما هو في مراحل أكثر تقدما، ومن المعلوم أنه لا تستطيع إنتاجها، وخاصة دول الجوار.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض تجارب الدول في تفعيل تجارتها البينية.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نشأتها، مبادئها، أهدافها):

في أواخر القرن العشرين تأسس اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية الذي أصبح يشكل تكتلا اقتصاديا كبيراً، كما أن هذه التجربة لا تقتصر على دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء متقدمة أو نامية، وإنما تجاوزت ذلك بين دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك كدولة نامية.

أولا: نشأة (النافتا)[G]:

نشأت فكرة النافتا في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش وكان في الواقع اهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية، باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، وبعد مباحثاتاستمرت 14 شهراً توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 12 أوث 1992 إلى توقيع اتفاقية مبدئية، تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة[1]،يقوم من حلالها الدول الأعضاء فيها، بإزالة كافة العقبات التي تقف في طريق التجارة البينية الخاصة بها، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية مع بقية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة[2].

---

*تطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم ثلاث دول متجاورة هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك المعبرة عن اسم الاتفاقية باللغة الإنجليزية (NAFTA)(North America Free Teread Area)، تسمح بتبادل السلع والخدمات دون تعريفات جمركية.

[1]– كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 86.

محمد عيسوي، مرجع سبق دكره،ص30.

فيما بينها لتشمل قارة أمريكا بكاملها، بناءاً على هذه الاتفاقية يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاما من تاريخ سريان الاتفاقية، والذي بدأ في أول فيفري1994، وتنتهي في اول فيفري 2008، كما تحرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشأن من خلال حرية التجارة الداخلية[1].

إذا نظرنا لاتفاقية النافتا من منظور اقتصادي، نجد أنها سوف تمثل اكبر تجمع تجاري في العالم، حيث تضم ما يقارب من 370 مليون نسمة وإجمالي الناتج المحلي يقترب من 6.2 تريليون دولار[2].

ثانيا: مبادئ اتفاقية النافتا:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة البينية، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية يمكن ذكر البعض فيما يلي[3]:

-بالنسبة للتعريفات الجمركية تم إزالتها تدريجياً على مدى فترة زمنية متفق عليها تصل 15 عامًان أو إزالتها دفعة واحدة، والجدير بالذكر أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية، و70% من صادرات المكسيك أصبحت محررة تماماً من التعريفات، والحصص بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

-إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق والحفاظ على مستويات التصدير.

-تعهد كل دولة بالحفاظ على القوانين التي تنظم الممارسات التي تحد من المنافسة.

-تتضمن الاتفاقية مجموعة شاملة من الحكام التي تتعلق بحماية براءة الاختراع، وحق التأليف والنشر والمعاملات التجارية.

ثالثا: أهداف اتفاقية النافتا:

---

[1]- نفس المرجع، ص 87.

[2]-موسوعة المعرفة، على الموقع: /www.marefa.org/index.php منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، تاريخ الاطلاع 2016/03/20.

[3]- جواد سلمى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل النظام العالمي الجديد (حالة مجلس التعاون الخليجي)، مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة سكيكدة، 2014-2015، ص 68.

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها الاتفاقية فيما يلي:

-تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة[1] مثل، قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلًا من أمريكا اللاتينية[2].

-زيادة معدل نمو الناتج المحلي، والدخول للدول الأعضاء[3]، حيث تشير الدراسات أنه كان من المنتظر زيادة حقيقية في خل المكسيك بنحو 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% من الولايات المتحدة الأمريكية و0.87% في كندا، وفيما يخص المستوى القطاعي، وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

-الغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزياد الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي[4]، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينيةفيما بين الدول الأعضاء[5].

من الواضح أن هذه التجربة كانت في صالح الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية (المكسيك)، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حلا لمعظم مشاكلهم في تصريف منتجاتهم عبر المكسيك، إلى أمريكا اللاتينية، كما سعت هذه الاتفاقية أيضًا إلى تأمين واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول والغاز الطبيعي من المكسيك التي تملك احتياطيا كثيرًا منه[6].

أما فيما يخص التجارة البينية للدول الثلاث (المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية) فقد زادت قيمتها خلال السنوات (2003، 2005، 2007) على التوالي (1308 مليار دولار، 1634مليار دولار، 2042مليار دولار)

---

[1]- الرميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 51.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 416-417.

[3]-مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[4]- قلعة أسماء، التكتلات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، (دراسة حالة اتحاد المغرب العربي)، مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة سكيكدة,2014-2015,ص67.

[5]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التركيني، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 482.

[6]-حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 100.

كما بلغت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية خلال نفس السنوات المذكورة بالنسب التالية على التوالي (44.8%، 43.0%، 45.1%)*

المطلب الثاني: تجربة دول جنوب آسيا

إن اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا قبل عقود مضت لم تكن لها مكانة في الاقتصاد العالمي، وكان حالها حال بقية الدول النامية تعاني من التبعية الاقتصادية، مما يثقل كاهل أي اقتصاد نامي ويعرقل مسرته التنموية، لكن رغم هذا استطاعت هذه الدول النهوض باقتصاداتها، من خلال ارتباطها بمجموعة من الدول تختلف من حيث تقدمها الاقتصادي، مما جعلها تصبح اقتصاديات رائدة يقتدى بها من طرف دول أخرى، من هذا المنطلق يمكن عرض محتوى هذه التجربة التي يطلق عليها باسم "نموذج الإوز الطائر".

أولا / السمات الأساسية لبلدان جنوب شرق آسيا:

تشترك دول جنوب شرق آسيا بمجموعة من السمات يمكن عرضها فيما يلي[1]:

*نجاح هذه البلدان في إقامة هيكل إنتاجي، يمتاز بالديناميكية والتطور فكانت البداية لصناعات بسيطة ثم تحولت إلى الصناعات الأكثر تطوراً، وذلك بتحقيقها قفزات مهمة في هياكلها الصناعية.

*تحقيق معدلات مرتفعة من الدخل القومي والاستثمار، وصلت إلى 30% من الناتج القومي الإجمالي، وهي تعتبر أعلى معدلات سجلت على المستوى العالمي.

*اليابان التي أصبحت أكبر مركز مالي، في العالم والتي أصبحت باستمرار أبدع دولة في اكتشاف التكنولوجيات المتطورة غير العسكرية.

*نمور شرق آسيا الأربعة او ما يسمى بالاقتصاديات المصنعة حديثا (سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان) والتي تمتلك البلدان الأخيران منها سكانا أكثر ومساحة أكبر.

---

*علاوي محسن لحسن، الإقليمية الجديدة (المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة– الجزائر، 2009، ص 171.

[1]– عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد1، جامعة الكوفة، بدون سنة نشر، ص 103.

*الدول الأكبر في جنوب شرق آسيان مثل تايلندا وماليزيا وإندونيسيا التي أصبحت بفعل الحوافز التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابان منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع.

*وأخيراً البلدان والمجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية (الفيتنام، وكمبوديا، وكوريا الشمالية)[1].

من بين كل هذه الدول كانت الدول المصنعة حديثا فيشرق آسيا هي التي أعطت المثال الأوضح للتحول الناجح، حيث تمتلك دول جنوب شرق آسيا نموذجًا محليًا هو اليابان لا تملكه غيرها من البلدان النامية، لذى فإن دراسة النموذج التنموي للبلدان المصنعة حديثًا، لا يمكنها أن تستقيم من دون الحديث عن علاقة هذه الدول مع العالم الخارجي، وخاصة اليابان، ومنه التساؤل عن مدى مساهمة اليابان في بلورة النموذج الآسيوي؟

وهذا ما يتم الإجابة عنه في الفقرة أدناه.

ثانيا: العلاقات البينية لبلدان جنوب شرق آسيا:

تعود الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الياباني "آكماتزو" ولقدّ أصاغ هذا النموذج، باعتباره نموذجًا تاريخيًا لمراحل النمو الاقتصادي الشهيرة، وتوصل من خلاله إلى ثلاث منحنيات رئيسية، تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخر في النمو وهي كالتالي:

-منحنى الاستيراد: تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو التي يمر بها البلد المعني.

-منحنى الإنتاج: مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.

-منحنى الصادرات: يمثل نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات كثيفة رأس المال، كثيفة الثقافة، كثيفة المهارة.

إذْ تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد، جاء متؤخراً في مضمار النمو والتقدم، في إطار نموذج الإوز الطائر، من حيث ارتفاع المسافة[2].

---

[1]- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد6، بسكرة، ديسمبر 2009، ص 101.

[2]- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، بسكرة، نوفمبر 2006، ص 296.

من أهم مقومات نجاح نموذج الإوز الطائر هو تنامي الروابط الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا، من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمن هذا النموذج يمكن اعتبار الاقتصاد الياباني بمثابة قاطرة الاقتصاد الأسيوي، بمعنى أن حركته ونشاطه تجر وراءها بقية الاقتصاد الأسيوي، كما ان انتعاش الاقتصاديات الأسيوية يؤثر إيجاباً في حركة الاقتصاد الياباني وإن كان تأثير الأول أقوى وأكثر فعالية[1]، فالاقتصاد الياباني يفوق في حجمه مجموع الاقتصاديات الأسيوية جميعاً وتتجه أكثر من 40% من مجموع الصادرات اليابانية نحو آسيا.

وبالمقابل، فإن لهذه الأخيرة دوراً هاما في الواردات الصناعية اليابانية، فبين عامي 1975–1992 زاد نصيب الواردات الصناعية في إجمالي الواردات اليابانية من 20.3% إلى 50.2% من مجمل وارداتها الصناعية، وفي إطار نموذج الإوز الطائر قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان بتطبيق السياسات الاستثمارية (اليابانية والكورية والتايوانية) توسيع شبكة التكامل الصناعي الإقليمي، من خلال علاقات التكامل الرأسي، وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو التجارة البينية على الصعيد الإقليمي، مع الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات والسلع الوسطية[2].

المطلب الثالث: تجربة الدول العربية:

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كونها مجموعة متجانسة ومتقاربة من حيث العادات والديانات، والثقافة، كما أنها تحتل موقعاً استراتيجيا هاماً، حيث تحاول (الدول العربية)* الاتحاد فيما بينها، إلا انها ونظراً لكون هذه الدول تابعة في معاملاتها التجارية لدول غير عربية، وعدم استغلالها لما تمتلكه من ثروات هائلة، لن يشجع ذلك مبادلاتها التجارية البينية وبالتالي الفشل في كل محاولة تود أن تخطوها ولن تكون كغيرها من التجارب الرائدة في العالم.

أولا/ خصائص الاقتصاد العربي:

[1]– عبد الوهاب محمد جواد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]– امبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

*تضم كل من (مصر، السودان، جيبوتي، العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، (السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، البحرين، قطر)، اليمن)، (ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا)

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة، نظراً لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز ليوفر الموارد الطبيعية وصاحبة مصادر الطاقة والثروات المعدنية، ويمكن إبرازها أهمها فيما يلي[1]:

-**التبعية الاقتصادية:** تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، منذ حصولها على الاستقلال السياسي، وتعتمد في اقتصادياتها على تصدير المواد الأولية (كالبترول)، واستيراد السلع الاستهلاكية، هذا ما يربط اقتصادها بالأسواق العالمية.

-**ضعف التبادل التجاري:** يمكن القول أن نسبة التجارة العربية البينية منخفضة مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية، وهذا راجع إلى ضعف العلاقات التجارية الناجمة عن الحواجز الجمركية القائمة بينها، وكذلك تماثل منتجاتها المصدرة، مما أدى إلى زيادة التنافس التجاري فيما بينها عوض التكامل.

-**سواء استغلال الموارد الاقتصادية:** رغم تمتع الدول العربية بموارد اقتصادية هامة (مادية-بشرية)، إلا انها غير مستغلة بطريقة عقلانية ويظهر ذلك في نقص استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى سوء استعمال إيراداتها وعوائدها (خاصة العوائد النفطية).

-**التخلف التكنولوجي:** تعاني أيضا الدول العربية من التبعية التكنولوجية للبحث والتطوير لما فيه الكفاية، بالإضافة إلى سوء استغلال أصحاب المهارات العلمية وإهمالهم.

ثانيا/الاتفاقيات التجارية والترتيبات الاقليمية وتأثيرها على التجارة العربية البينية:

-لقد شاركت الدول العربية في العديد من الاتفاقيات التجارية والترتيبات الإقليمية، محاولة منها الوصول إلى مستوى أرقى لتفعيل تجارتها البينية مع مختلف دول المنطقة العربية من أجل هذا يتم التطرق إلى تجربتين للتعاون (دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي).

1/مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي اهم تكتل إقليمي على المستوى العربي تم إنشاءه بتاريخ 25 ماي 1981 في أبو ظبي ويمثل نقطة تحول في العلاقات العربية، ونموذجا ناجحاً في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي، بهدف توحيد الجهود لتحقيق وحدة بين دول مجلس التعاون الست (السعودية، والإمارات، وعمان،

[1]- كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الجزائر، 2005، ص 64.

الكويت، قطر والبحرين)[1]، كما يهدف إلى تحقيق التنسيق، والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها[2].

بالإضافة إلى إزالة كل العراقيل التي تقف أمام التجارة الدولية بما فيها التجارة البينية[3].

-فيما يتعلقبتأثير اتفاقية مجلس التعاون الخليجي على التجارة العربية البينية، فحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2015 لقد رجم التجارة العربية البينية بنحو 133.6 مليار دولار عام 2014، وذلك بزيادة عن تقديرات التجارة العربية البينية الصادرة عن نفس المصدر لعام 2012، والبالغ حجمها نحو 93.9 مليار[4].

أما عن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي، قدرت حوالي 61 مليار دولار لعام 2014، أي بنسبة 45.6%من الإجمالي العربي البالغ 133.6 مليار دولار، ومن بين هذه الدول حلت الإمارات كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية بصادرات قيمتها 17.4 مليار دولار لدول المجلس، وواردات قيمتها 18.6 مليار دولار (سنة 2014)[5].

2/اتحاد دول المغرب العربي:

أنشئ اتحاد دول المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) في فيفري 1989، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، الأردن)ن الذي يعتبر إطارًا قانونيًا مثاليًا لإنشاء تجمع عربي منسجم مع اتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق اتحادات توفر للدول المنتمية إليه ظروفًا أفضل لحماية مصالحها،

---

[1]- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 238.

[2]- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، عبر الموقع http://www.gcc-sg.org، تاريخ الاطلاع 2017/04/15.

[3]- كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[4]- احصائيات الانكتاد على الموقع: www.unctad.org

[5]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، هيئة عربية دولية خاصة بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، العدد الفصلي الأول (فيفري- مارس 2016)، ص 22.

وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها، ومن اهداف هذه الاتفاقية تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره لتوثيق الروابط العربية[1].

فيما يخص تقدير التجارة العربية البينية لدول المغرب العربي لعام 20144 قدرت بحوالي 5.7 مليار دولار، أي بنسبة 4.2% فقط من إجمالي العربية البينية البالغ 133.6 مليار دولار(حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وذلك رغم تنوع اقتصادات تلك الدول، وهيكل انتاجها وتجارتها.

وقد حلت دولة تونس من بين الدول الخمسة المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة المغاربية البينية بنسبة 64.9% بصادرات قيمتها 1.66 مليار دولار لدول المغرب العربي، وواردات قيمتها 2.1 مليار دولار[2].

يمكن القول بان التجارة البينية للدول العربية (الدول العربية محل الحراسة) شهدت زيادة واضحة في إجمالي التجارة العربية البينية وهذا راجع لمساهمة كل من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 45% من الإجمالي العربي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أهم مصادر دخل هذه الدول المتمثل في النفط حيث يغطي 99% من إيراداتها، ويمثل حوالي 99% من صادراتها، إلا أن مساهمة دول المغرب العربي في إجمالي التجارة العربية، يعني ضعيفة، قد يرجع إلى بعض العوامل.

خلاصة الفصل:

[1]– عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي الفترة (1995–2010)، رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر، 2012–2013، ص ص 29–33.

[2]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع، ص 23.

تم التعرض في هذا الفصل إلى أساسيات التجارة البينيةالتي تعمل على ازالة العراقيل والقيود المفروضة على التجارة بين الدول ،وبالتالي مساهمتها في زيادة حجم التبادل بين الدول.من خصائص التجارة الدولية أنها تتم ما بين دول نامية، وما بين دول متقدمة، وما بين دول نامية ودول متقدمة والتي تسمح للأطراف المشاركة فيها بتحقيق اقتصاد قوي مما يسمح لها بمنافسة الدول الأخرى. و التي من عدلات أتارها ز يادة معدلات النمو الاقتصادي للدول,كما أن للتضخم المستورد أثر سلبي على التجارة البينية مما يقلل من حجم التبادل التجاري البيني للدول.

كما تعتبردول جنوب شرق آسيا استطاعت أن تحقق نموذج رائد في مجال تجارتها البينية مما يسمح للدول الأخرى محاكاتها في مثل هذا التجربة الناجحة ,بينما تبقى لتجارة البينية للدول العربية ضئيلة رغم الإمكانيات المتوفرة لها، بسبب وجود عراقيل لم تستطيع مواجهتها مثل: تبعيتها للدول الصناعية.

الفصل الثالث:

تحليل التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمهيد:

إن ما يميز العلاقات الاقتصادية ارتباطها بمجموعة من العوامل الاقتصادية، من شأنها زيادة حجم المبادلات التجارية أو تخفيضها وبالتالي يظهر أثرها على أطراف التجارة البينية.

تعد الدول المتوسطية خصوصا دول شمال إفريقيا، ومنها الجزائر ذات أهمية كبيرة بموقعها الاستراتيجي، وما تزخر به من موارد طبيعية لاعتمادها حصة أكبر في قطاع المحروقات، هذا ما جعل الجزائر أن تكون محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل، إضافة إلى التاريخ الطويل المشترك للتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتعتبر روابط التعاون في نظر الاتحاد الأوروبي لا يمكن التخلي عنها بسبب تبعيته لقطاع المحروقات، في المقابل نجد تبعية الجزائر للدول الأوروبية في المواد الغذائية، وخاصة ان الجزائر تتمتع بضعف تجارتها خارج المحروقات.

نظرا لعلاقات المميزة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة في مجال التجارة الخارجية، سعت المجموعة الأوروبية إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع الجزائر كان أولها اتفاق تعاون لسنة 1976 والذي اكتسى صيغة تجارية بحثه يهدف لرفع حجم التجارة وترقية المبادلات التجارية، ونجدها جاء لتعاون بصيغة أقوى تمثل في اتفاق الشراكة بين الطرفين والذي تم الاتفاق عليه في سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر عن طريق إلغاء التعريفة الجمركية بصفة تدريجية حتى غاية 2020.

في خضم العلاقات الكبيرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

على ضوء هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على المبادلات التجارية.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تحليل العوامل الاقتصاديةالمؤثرةعلى المبادلات التجارية الأوروبية–الجزائرية.

المبحث الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على المبادلات التجارية

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف انحاء العالم، مما تجعل عدة عوامل تؤثر في هذه المبادلات التجارية الموحد ما يتم توضيحه في هذا المبحث. بالتطرق إلى بعض المتغيرات المؤثرة في التجارة بين الدول.

المطلب الأول: سعري الصرف والنفط في التجارة الدولية

إن قيام التجارة الدولية، وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد، استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، ووجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف.

أولا: سعر الصرف:

1-تعريف سعر الصرف:

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف، غير انها جد متقاربة وتجتمع كلها في مفهوم واحد.

حيث يعرف سعر الصرف على أنالوحدة من النقد الأجنبي معبراً عنه لوحدات من العملة الوطنية"[1].

كما يعرف على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف سعر الصرف على انه: أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الاقتصاد العالمي.

[1]-عبد الجليل بوجيرة، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجيستر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العلوم الاقتصادية، جامعة، تلمسان، 2011-2012، ص 30.

[2]-محمد كمال، اختبار منحنىj للتجارة الخارجية في الجزائر (دراسة قياسية من 1980-2015) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، ص 102.

2-تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية:

يعد سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، مما يترتب عليه آثار على التجارة بين الدول ويمكن توضيح ذلك فيما لي:

1./تأثير سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف، تشير إلى أن هناك بيئة غير ملائمة للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف، تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باحثي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل[1].

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، الذي يضم كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الدولية المختلفة، من خلال تلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي، والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات)، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها[2].

يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

---

[1]- سعدون حسين فرحات، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 7."

[2]- بن حمودة فاطمة الزهراء، إثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ,,بسكرة ، 2010-2011، ص 221.

-ففي حالة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية)، يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية[1]:

-ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

-نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع، والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

-أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة)، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية، نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل، فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية، نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية، والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار[2].

3/تأثير سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية، يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعًا داخليًا، أما سعرها مقومًا بالعملة الأجنبية، فيبقى دون تغير، وبالتالي فإن حجم الواردات سوف تتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي[3].

فالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات، ويتزايد حجمها من هذه السلع، حيث أن تخفيض قيمة العملة يخفض من الدخل الحقيقي المتاح، ومن تم الاستهلاك، مما يؤدي إلى اتجاه الواردات من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذ ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة، فعادة من تشكل نصيباً وافراً من مكونات الناتج المحلي، ومن تم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول

---

[1]- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 128.

[2]-سعدون حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]-Héré Joly et d'antres ,le taux de change influence a 'la extérierurs commères,rinistere de l'économe et des finances,paris,2010.

النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة، وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن استغلال الموارد المحلية[1].

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة، أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري، يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع، فتنخفض الأسعار إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج خفض تكلفة الواردات من المواد الخام[2].

ثانيا: سعر النفط:

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية لذى تلجأ الأطراف المكونة للسوق إلى وضع تسعيرة بمختلف أنواع النفط وهذا السعر بدوره ينتج آثار إيجابية على السوق وأطرافها.

1/تعريف السعر:

يعرف السعر على انه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات، عند وضع توازن العرض والطلب، يهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد،وتحتسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط.

يعرف كذلك على أنه عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنه بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يتعادل معها، أو يتساوى معها، أي أن يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج[3].

من خلال تعريف السعر يمكن إعطاء تعريف السعر البترول

يعرف السعر البترولي على أنه قيمة المادة او السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

---

[1]- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتورة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة، بسكرة - الجزائر، 2014-2015، ص 131.

[2]- الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة - الجزائر، 2015-2016، ص 16.

[3]- سمية موري، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والعربية، العدد 71، سطيف، الجزائر، 2015، ص 143.

2/أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الدولية:

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع، وتارة اخرة باتجاه الانخفاض، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول المنتجة والمصدرة بصفة خاصة وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا العنصر:

3-1-أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة:

إن تقلبات أسعار النفط لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية والتي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية، وبالتالي فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للتخطيط الاقتصادي السليم، وتجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة، ولكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خدمات النفط، حيث أن أسواق النفط العالمية هي أسواق فريدة من نوعها، ولا تخضع لقوى السوق العادية (قوة، العرض والطلب)، وإنما تخضع لمتغيرات أخرى تأثر على الأسعار مما جعل هذه الدول لا تملك القدرة على التحكم في هذا المدخول، مما يعرضها للدخول في عجز الميزانية[1].

عن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت اقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة، مثلًا عند حدوث الانخفاض الكبير في أسعار النفط في أواخر عام 1985 وأوائل 1986 حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للبترول ودخلت اقتصاداتها في مديونية ضخمة أثقلت كاهلها، ولسنوات طويلة.

وحتى عند ارتفاع أسعار برميل النفط في الآونة الأخيرة أصبحت الدول النامية تتأثر بسبب الصلة الوثيقة، التي أصبحت بين أسعار الطاقة وأسعار الغداء، فكلما ارتفعت أسعار الوقود ارتفعت أسعار المواد الغذائية، حيث أن أسعار الطاقة المرتفعة، سترفع من أسعار الأسمدة وأسعار النقل. هذا بالإضافة إلى ان الدول المتقدمة مثل ال ولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت عام 2005 ربع محصولها من الذرة، وهو ما يمثل 10% من الإنتاج العالمي في إنتاج الوقود بسبب ارتفاع أسعار البترول ومع زيادة الطلب، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 75% عام 2005، وهو ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول.

[1]-ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004، ص 20.

لهذا يتوجب على الدول التخلص من الاعتماد نسبة الكلي على الريع البترولي، واستثمار الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة في تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية لقطاعات أخرى تكون كبديل حقيقي لهذا المورد الغير مستقر حتى في إيرادات الثروة النفطية[1].

3-2-أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة:

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973، ومنذ تلك الفترة والأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغير سياستها باتجاه الطاقة تغيراً جذريا بسبب معاناة اقتصادها في ذلك الوقت، من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط، حيث قررت الحكومات الأوربية في ذلك الوقت بتنويع مصادر الطاقة، وتنويع مصادر شراء البترول والغاو، تم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان لاستقرار التمويل من جهة.

والشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط، كما يؤدي.

المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مهم جداً لكل دولة فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة، كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى سوق العملات.

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي، خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة[2].

يعرف أيضا على أنه: القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة، إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة[3].

---

[1]-قويدري قوشيخ، أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف – الجزائر، 2008-2009، ص 38.

[2]-أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)، مؤسسة النقد العربي السعودي، الجزائر، 2012، ص 07.

[3]- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي على الموقع: http://www.youtibe.cim/watch

من خلال التعريفين يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (PIB)*على أنه: أحد الطرق لقياس حجم اقتصاد دولة ما، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف عوامل الإنتاج المقيمة داخل الدولة خلال فترة زمنية، تكون عادة سنة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنصيب الفرد في التجارة الدولية.

-نصيب الفرد من التجارة الخارجية: يسمح هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية، ونتحصل عليه من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) على عدد السكان أي:

$$\text{نصيب الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

كما يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات كما يلي[1]:

- نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات/ عدد السكان.

- نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات/ عدد السكان.

ثانيا: أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

للناتج المحلي الإجمالي أهمية بالغة في اقتصاد أي دولة، ويمكن توضيح أهميته فيما يلي:

-الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة.

-يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي هام، يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

*PIB :produit Intérieur Brut.

[1]-بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

-يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي، كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

-يسمح الناتج المحلي الإجمالي باستخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

المطلب الثالث: الموقع الجغرافي:

تختلف البلاد في مواقعها الجغرافية من مكان إلى آخر، وتبعا لهذا الموقع ولذلك تزداد أهمية البلد او تقل، فقد يكون الموقع في منطقة ذات ثروات معدنية، أو نفطية، وقد يكون على خلاف ذلكن إذ يعد عامل الموقع الجغرافي من العوامل المساعدة على نمو التجارة بين الدول أو المعيقة لتطورها.

أولا: مفهوم الموقع الجغرافي:

يعرف على أنه: العلاقة بين منطقة معينة وبين عناصر اقتصادية ذات قيمة تقع خارج هذه المنطقة[1].

كما يعرف أيضا علة أنه: علاقة المكان بالنسبة إلى المؤشرات البشرية التاريخية للأماكن؛ وترتبط فعالية هذه العلاقات بين الأماكن، بالمسافة الاقتصادية الفاصلة بينهما، كما ترتبط فعالية العلاقات من خلال النقل (أي من خلال المدة الزمنية التي تستغرقها عملية النقل، وتكاليف النقل)[2].

بناءاً على التعريفين السابقين يمكن تعريف الموقع الجغرافي على انه عامل من العوامل التي تحدد إمكانية استغلال الموارد المتاحة في أي بلد وتصديره إلى العالم الخارجي.

ثانيا: أثر الموقع الجغرافي على حجم التجارة الدولية:

يعتبر الموقع الجغرافي من بين العوامل التي من شانها زيادة حجم المبادلات التجارية البينية بين الدول، ويظهر ذلك من خلال المسافة الفاصلة بين الدول المتبادلة، وكذا تمركز الموارد، وقربيها من وسائل النقل، مما يقلل من تكاليف النقل، التي تدخل في تكلفة السلع.

---

[1]- ممدوح الدلس، مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي، أهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1+2، جامعة دمشق سورية، 2014، ص 745.

[2]- حمود بن عبد الله، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، رسالة ماجيستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 17.

ورغم هذا التأثير الإيجابي، إلا أنه قد يترتب عن بعد مناطق الاستيراد أو التصدير من وسائل النقل، مما يزيد من تكاليف النقل نتيجة البعد الجغرافي لتلك المنطقة عن الأخرى، وبالتالي نقل التجارة بين هذه الدول[1].

المبحث الثاني: فكرة عامة حول الاقتصاد الجزائري والاتحاد الأوروبي:

تزخر الجزائر، ويتمتع الاتحاد الأوروبي بقدر وافر من الموارد الطبيعية والبشرية، جعلت الأولى مؤهلة بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم، وجعلت الثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم، هذا ما جعل الجزائر ان تكون في علاقات ترابط مع الدول الأوربية بواسطة اتفاقيات تعاون لتعزيز المبادلات التجارية بين الطرفين، من خلال هذا المبحث يمكن التطرق لفكرة حول الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي في المطلبين الأول والثاني، أما المطلب الثالث فقد خصص لاتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري:

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري، يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية، التي يتميز بها من مواد طاقوية هامة، في هذا المطلب يتم استعراض اهم الخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري.

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقي والعربي لما يتوفر عليه من إمكانيات معتبرة نوجزها فيما يلي:

1/الإمكانيات الاقتصادية:

-الإمكانيات الطبيعية:

تعتبر الجزائر ثاني دولة إفريقية وعاشر بلد على المستوى العالمي من حيث المساحة، تتربع على مساحة 2381741 كم^2، وساحل طوله 1200كم، تشكل الصحراء نسبة 87% من إجمالي المساحة، تنتشر بسهول

[1]- فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 129.

على امتداد الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، أما المناطق الوسطى بها حدود مشتركة مع كل دول اتحاد المغرب العربيّ، تونس وليبيا والمغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، ومع دولتين من الساحل الإفريقي مالي والنيجر[1].

فالموقع الجغرافي للجزائر أتاح لها فرصًا كبيرة في إطار تنمية علاقاتها التجارية مع الدول الأوربية بالإضافة إلى ذلك فهو يعطي سمات طبيعية بارزة تؤهلها بأن تكون دولة ذات اقتصاد متطور، تمتاز بمناخ متنوع كان سببًا في تنوع محاصيلها الزراعية، ففي الساحل زراعة الخضر والفواكه، بينما في المناطق الوسطى تنتشر زراعة الحبوب.

أما المعادن فهي متنوعة(الفوسفات، اليورانيوم، الذهب، الرصاص، الزنك)، كما تمتلك الجزائر ثروات طبيعية متنوعة، لا سيما المحروقات، حيث تحتل المكانة الخامسة عشر من حث احتياطي النفط (45 مليار طن) والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والثانية عشر من حيث التصدير، وقد تصل قدرتها في التكرير إلى 22 مليون طن سنويًا[2].

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج، والثالثة في التصدير، فالجزائر عملاقًا طاقويًا حقيقيًا، تضل باستحواذها على 50% من المخزون و48% من الإنتاج الإجمالي، والنسبة الهائلة لتصدير الغاز الطبيعي المقدرة بـ 94%، فهي تضل بدون منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى، في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي، وهي الممول بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له.

-الإمكانيات البشرية:

عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين نموًا سكانيا معتبرًا، إذ بلغ عام 2009 حوالي 34.897 مليون نسمة، بمعدل نمو مساويًا لـ 127%، وذلك مقابل 32.906 مليون نسمة بمعدل نمو مساويا 1.67% في عام

[1]- بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]- جغرافيا الجزائر على الموقع: http://arwikipidia.org/wiki.

2005[1]، في حين وصل عدد السكان في نسبة مئوية من مجموع السكان حوالي 38.7% أي ما يقارب 13.2 مليون نسمة سنة 2015.

2/البنية الاقتصادية:

لمعرفة البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، لابد من التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي.

2-1-الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي، أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور، وفعالية اقتصاد الدول، وبالنظر إلى النشاط الاقتصادي للجزائر في مجال النفط والغار، نجد قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية يساهم بحوالي 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر[2]، وبناءاً عليه فإن أسعار المواد العالمية، تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، من خلال هذا العنصر يمكن إبراز مختلف القطاعات المشكلة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) للجزائر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للسنوات (2005-2014-2015)

القطاع / السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2005	%10	%60	%29.8
2014	11.4%	%37	%52
2015	%20	%45	%17.3

المصدر: من إعداد المالية اعتماداً على: المؤشرات الاقتصادية للجزائر ,على الموقعWWW.DJZAIRESS.COM

[1] –www.ONS.consulter le 04/05/2017.

[2]– بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2-2-التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري، وسيتم تحليل بيان خصائص القطاع التجاري الجزائري، من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية، وكذا درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي.

2-2-1-التشكيلة السلعية للصادرات الجزائرية:

من خلال هذا العنصر، يمكن إبراز صادرات الجزائر من السلع وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2014-2015)

الوحدة: مليون دولار.

القطاع	2014		2015	
السنوات	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
المواد الغذائية	323	0.51	193	0.006
طاقة ومحروقات	60304	95.89	27290	94.55
المواد الخام	109	0.17	77	0.26
منتجات نصف مصنعة	2121	3.37	1278	4.42
سلع التجهيز الفلاحي	2	0.003	—	—
سلع التجهيز الصناعي	16	0.02	14	0.04
سلع استهلاكية غير غذائية	1	0.01	8	0.03
المجموع	62886	99.973	28860	99.306

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: المديرية العامة للجمارك, الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن المواد الطاقوية تستحوذ الحصة الكبيرة في حصيلة الصادرات الجزائرية، إذ تتراوح المحروقات بين 94% و95% ، وبقيمة إجمالية 60304 مليون دولار لسنة 2014، 27290 مليون دولار لسنة 2015، من إجمالي الصادرات السلعية المقدرة بـ 62886 مليون دولار سنة 2014، بينما تتوزع الحصة المتبقية بين كل من المواد الغذائية بـ (0.5%)، (0.006%) في سنتي 2014-2015، على التوالي والمواد الخام بنسبة 0.17 و 0.26 لنفس السنوات على التوالي، أما بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة تأتي في المرتبة الثانية بعد المحروقات بنسبة 3.37%، 4.42% لعامي 2014 و2015.

بينما الصادرات الجزائرية لكل من سلع التجهيز الفلاحي والصناعي والسلع الاستهلاكية تبقى بنسب ضئيلة مقارنة بالسلع الأخرى خارج قطاع الطاقة.

2-2-2-التشكيلة السلعية للواردات الجزائرية:

بعد التعرف على البنية السلعية للصادرات الجزائرية لابد من معرفة الواردات الجزائرية من السلع، ولتوضيح ذلك نستعين بالجدولالتالي :

الجدول رقم (03): البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2014-2015)

القطاع	2014		2015	
السنوات	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
المواد الغذائية	11005	18.78	7051	24.43
طاقة ومحروقات	2879	4.91	1699	5.88
المواد الخام	1891	3.22	1177	4.07
منتجات نصف مصنعة	12852	21.93	8971	31.08
سلع التجهيز الفلاحي	658	1.12	526	1.82
سلع التجهيز الصناعي	18961	32.3	13195	45.72
سلع استهلاكية غير غذائية	10334	17.6	6573	22.77
المجموع	58580	18159.08	28860	135.77

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات,المديرية العامة للجمارك

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن هناك أربع مجموعات من السلع، سيطرت على الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية وسلع الاستهلاك، حيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب. فبالنسبة للتجهيزات الصناعية بقيمة 18961 مليون دولار و 13195 مليوندولار في سنتي 2014 و2015 أي بنسبة 32.3% و45.72% على التوالي، وتشمل هذه التجهيزات معدات كهربائية بـ 478.62 مليون دولار، سيارات بـ 1721.51 مليون دولار...الخ (احصائيات 2015)، تليها منتجات نصف مصنعة بـ 21.93% و31.08%

ثم المواد الغذائية بـ18.78% و24.43%، وتشكل الحبوب اهم الواردات من المواد الغذائية حيث قدرت سنة 2015 بـ 2314164 مليون دولار، أي بنسبة 39.99%، الحليب ومشتقاته بـ 862.55 مليون دولار، الخضر الجافة بـ 261.56 مليون دولار واللحوم بـ 172.18 مليون دولار، ثم تأتي السلع الاستهلاكية بـ 17.6% و22.77%، وتتمثل في المرتبة الأولى الأدوية بـ 743.03مليون دولار وبنسبة 28.37%، أجزاء ولواحق السيارات بـ 490.84 مليون دولار، أجهزة التبريد بـ 182.87 مليون دولار.

أما بالنسبة للواردات السلعية من المواد الخام، والطاقة بالإضافة إلى سلع التجهيز الفلاحي، فقد سجلت نسباً ضئيلة مقارنة بالواردات الأخرى.

2-1-2-مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

يبين مؤشر (درجة الانفتاح الاقتصادي) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات السلعية والمستوردات السلعية) منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{الصادرات السلعية + المستوردات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2015)، وكذا درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي.

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج النحلي الإجمالي (2010 - 2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الانفتاح التجاري
2010	119.9	57053	40473	13457	59.1
2011	145.1	73459	47247	19745	62.7
2012	158	71866	50376	15942	60.7
2013	140	64974	55028	750259	55.7
2014	211	62886	58580	121466	57.5
2015	164.8	28860	39192	68052	41.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2010-2015.

يوضح الجدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر نسبة إلى الصادرات والواردات للفترة (2010-2015)، وكذا درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري، والتي تم حسابها انطلاقاً من المعادلة السابقة وانطلاقا من بيانات الجدول، يمكن توضيح درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): درجة الانفتاح الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2015).

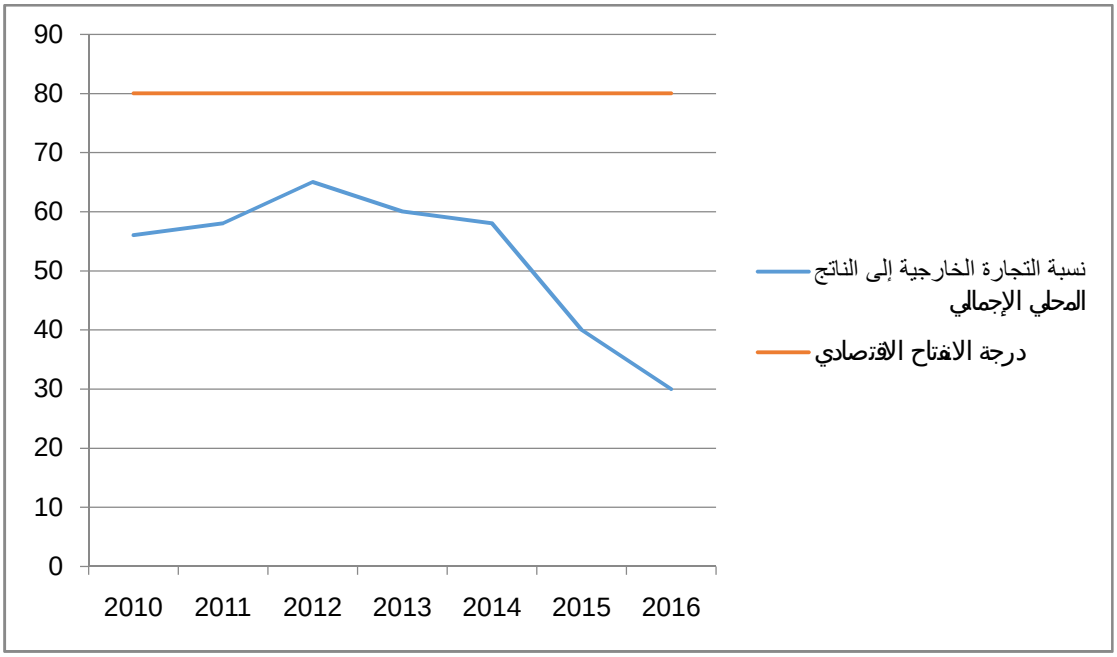

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(04)

يظهر من خلال الشكل رقم (01) أن الاقتصاد الجزائري، ليس منفتح بدرجة كبيرة على العالم الخارجي، حيث بلغت درجة الانفتاح في سنة 2010 نسبة 59.1%، حيث زادت درجة الانفتاح خلال سنة 2011 لتسجل 62.7%، لتنخفض مرة أخرى سنتي 2012 و2013 بنسب على التوالي 60.7%، و55.7% نتيجة تراجع أسعار النفط، بعدما شهدت زيادة درجة الانفتاح التجاري في سنة 2014، وتراجع في سنة 2015 لانخفاض أسعار البترول.

ما يمكن قوله أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول- والغاز الطبيعي، يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأوربي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا قويا، لمل يتمتع به من إمكانيات تجعل منه دور مؤثر في علاقاته الدولية.

أولا: خصائص الاتحاد الأوروبي:

يتمتع الاتحاد الأوروبي بالعديد من معالم القوى الإيجابية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

1-المساحة: تقع دول الاتحاد الأوروبي على مساحة تبلغ 3.9 مليون كم^2، كما يوفر وجود ظروف مناخية متنوعة، تساعد على تنوع المحاصيل والثروات الطبيعية المتعددة من حيث السهول والتربة الخصبة ووفرة المصادر المائية، التي بمجملها تساهم في كفاءة الإنتاج الزراعي، وإيجاد موارد مستمرة للصناعات الغذائية، مما جعلت من الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج الفلاحي العالمي[1].

كما يساهم موقع العديد من الدول الأوربية على واجهات بحرية مهمة كبحر البلطيق شمالا، والمحيط الأطلسي غربا والبحر المتوسط جنوبا في سهولة مجال التجارة والنقل، نتيجة وجود العديد من الموانئ الساحلية ذات النشاط المتميز[2].

2-السكان: يقدر عدد السكان حسب احصائيات (2010)، بحوالي 500 مليون نسكة، مما يوفر سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية وقوى عاملة متنوعة، خاصة مع وجود مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد يقدر بحوالي 17 ألف يورو سنويا.

3-الموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية:

تظهر قدرة الاتحاد الأوروبي من خلال مجموع الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقدر بمبلغ 15 تريليون دولار (2011)، حيث يعزز ذلك توفر الثروات الطبيعية والقدرة الإنتاجية، والتصنيعية، مع وجود العديد من الموارد الأساسية، التي تدخل في التصنيع، والمعادن مثل الحديد، الغاز الطبيعي والبترول، والفحم والنحاس والرصاص والزنك واليورانيوم والبوتاس والزراعة، هذا مجمله يوفر للاتحاد الأوروبي القدرة العالية، والاكتفاء الذاتي لحد مرتفع من هذه الموارد[3].

4-العملة الموحدة: تتمثل عملة الاتحاد الأوربي في "عملة الأورو"، حيث بدأ التعامل بها بين المصارف منذ عام 1999، وأصبحت العملة الرسمية المتداولة بين الدول المنظمة لاتفاقية الأورو، منذ مطلع العام 2002، حيث تعتبر ثاني أقوى العملات المتداولة على الصعيد العالمي بعد الدولار.

---

[1]- الاتحاد الأوروبي قوة لا تترجمها السياسة على الموقع: https://www.leArmy.gov/b/ar/cantent.

[2]-بودية فاطمة، مرجع سبق ذكره،

[3]- لبنة جديد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:

يمكن إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي فيما يلي:

***التجارة:** تصل مساهمة الاتحاد الأوروبي إلى 32% من المبادلات التجارية العالمية، حيث بلغت قيمة الصادرات (2088) مليار دولار، أما قيمة الواردات تصل إلى ما قيمته (2215) مليار دولار وذلك في عام 2011.

***الناتج المحلي الإجمالي:** يقدر الناتج المحلي الإجمالي، لدول الاتحاد الأوروبي (12268) مليار يورو، مقابل (17966) مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية (سنة 2011)[1].

المطلب الثالث: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

ارتبطت الجزائر منذ استقلالها بعلاقات اقتصادية وتجارية خاصة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حتى أصبح هذا التجمع الشريك الأول للجزائر، وعليه يتم من خلال هذا العنصر عرض التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، من خلال عرض اتفاق التعاون سنة 1976، تم اتفاق الشراكة الأور وجزائرية.

أولا: اتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 1976.

لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976/04/26، ودخل حيز التنفيذ 1976، وهو عبارة عن اتفاق التعاون ذو طابع تجاري مدعماً ببروتوكولات مالية تتحدد بصورة دورية كل خمسة سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق، ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية، وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية[2].

ثانيا: اتفاق الشراكة الأور وجزائرية:

دخل اتفاق الشراكة الأور وجزائري حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في 1 أريل 2005 من جهة، وبرلمانات دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

---

[1]– رضوان إيمان، انعكاسات الشراكة الأور وجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة– الجزائر، ص 78.

[2]– أوشلن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة تيزي وزوو – الجزائر، 2011–2012، ص 76.

ويكتسي هذا الاتفاق طابعًا شموليًا تطوريًا نظرًا لتطرقه لمعظم الجوانب والقطاعات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، الثقافية الأمنية، فهو يرتكز على محور أساسي، يتمثل في ضرورة إرساء مبادئ احترام الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة[1].

يمكن القول أن الهدف من وراء هذا الاتفاق (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، يسعى إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة حتى المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي، والتقليل من حدة المنافسة التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر آفاق 2020.

المبحث الثالث: تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، سواء من ناحية الصادرات، أو من ناحية الواردات، وأولية الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية الجزائرية، توحي لوجود عوامل تؤثر في حجم التجارة بين الطرفين، الخراجية للجزائر، تم تحليل المتغيرات المؤثرة في هذه التجارة مع الأوروبي.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للجزائر للفترة [2005-2015]:

من خلال هذا المطلب يتم التطرق على تطور الصادرات والواردات الجزائرية وكذا الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2015)

أولا: تطور قيمة الصادرات والواردات في الفترة (2005-2015):

سيتم عرض تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2005-2015)، والجدول الثاني يوضح ذلك.

[1]- زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية، رسالة ماجيستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان -الجزائر 2010-2011، ص 66.

الجدول رقم (05): تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة [2005-2015]

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات
2005	46001	20357
2006	54613	21456
2007	60163	27631
2008	79298	39479
2009	45194	39294
2010	57053	40473
2011	73489	47247
2012	71866	50376
2013	64974	55028
2014	62886	58580
2015	2860	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-المديرية العامة للجمارك

-الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت تطوراً ونموصا مستمراً في أغلب المراحل، منذ سنة 2005 ويقيم متفاوتة من سنة إلى أخرى، وخلال سنة 2009 تراجع حجم الصادرات الجزائرية، وقد بلغت قيمتها 45194 مليون دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي مست العالم.

وخلال سنة 2011/2010 ارتفعت الصادرات الجزائرية، وكانت قيمتها على التوالي 57053 مليون دولار، و 73489 مليون دولار.

وابتداء من سنة 2013 عادت الصادرات الجزائرية إلى الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار النفط.

أما فيما يخص الواردات هي الأخرى شهدت تطوراً، ونمواً منذ سنة 2005، حيث بلغت 20357 مليون دولار والتي كانت في زيادة حتى سنة 2015 بلغت 58580 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

من خلال هذا العنصر يتم التعرف على مختلف المناطق الاقتصادية التي تتعامل معها الجزائر في مجال التصدير والاستيراد خلال الفترة [2005-2015].

1/التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية:

إن توزيع الصادرات الجزائرية يتنوع على شريحة واسعة من المتعاملين والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق الجزائر في الخارج، وسيتم تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر أهمية التي تتعامل معهم الجزائري في مجال التصدير.

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة(2005-2015)

الوحدة مليون دولار.

السنوات المجموعات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40378	19930
منظمة التعاون والنمو الاقتصادي خارج الاتحاد الأوروبي	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10344	4134
دول أوروبية أخرى	15	7	7	10	7	10	102	36	52	98	30
أمريكا الجنوبية	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	2428	3211	3183	1131
آسيا	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4697	5060	1733
أستراليا	-	-	55	-	-	-	41	-	-	-	60
دول عربية	621	591	479	797	564	694	810	958	797	648	439
دول المغرب العربي	418	515	760	1626	857	128	1586	2073	2639	3065	1319
دول إفريقية	49	14	42	365	93	79	146	62	91	110	84
المجموع	46001	54613	601	792	451	570	734	718	6497	6288	28860

المصدر :المديرية العامة للجمارك

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن معظم المبادلات الخارجية للجزائر منحازة من طرف شركائها التقليديين، وهدا في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 2005-2015 ، حيث أن من بين جميع المناطق الاقتصادية المصدرة إليها الجزائر، يحتل الاتحاد الأوروبي الصدارة في دلك بقيم متزايدة ، حيث قدرت صادرات الجزائر إلي المجموعة الأوروبية25593مليون دولار في سنة 2005، و19930 مليون دولار إلا أن الصادرات الجزائرية نحو باقي الدول باستثناء منظمة التعاون الاقتصادي وآسيا ، فهي تعتبر ضعيفة، وهدا يفسر بالقرب الجغرافي للجزائر من الدول الأوروبية وبعدها على الدول الأخرى.

الشكل رقم:(02) نسب توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية للفترة (2005-2015).

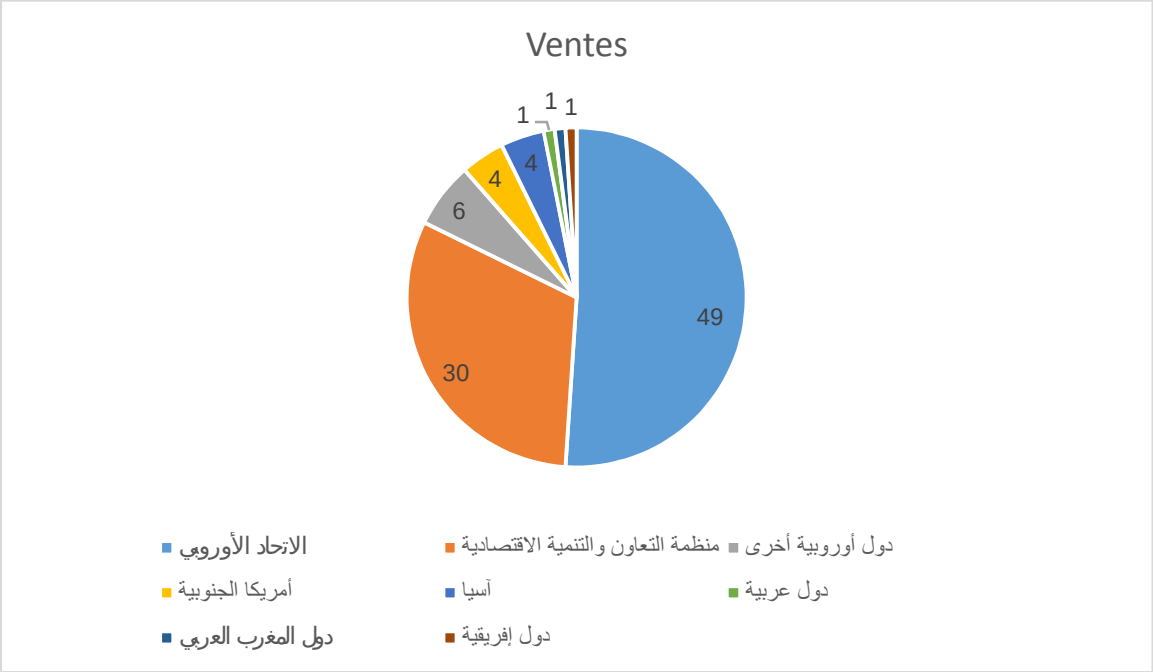

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(06)

يلاحظ من خلال الجدول رقم(06) و الشكل رقم (02) أن أول شريك بالنسبة للجزائر هو الاتحاد الأوروبي من خلال الصادرات الموجهة إليه من المواد الأولية (البترول والغاز) وأن قيمة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر، حيث سجلت نسبة مئوية من إجمالي الصادرات، قدرت بـ 49%، وتأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 30%، ثم تأتي كل من آسيا وأمريكا الجنوبية بنسبة 4%، وتأتي باقي الأقاليم بنسب متواضعة، لا تتجاوز نسبة 2%.

2/التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الجغرافية:

إن توزيع الواردات الجزائرية تتنوع حسب مجموعة من الدول، ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة(2005-2015)

الوحدة مليون دولار

السنوات المناطق الجغرافية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29684	19011
منظمة التعاون والتنمية خارج الاتحاد الأوروبي	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6965	8436	5612
دول أوروبية أخري	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	994
أمريكا الجنوبية	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3466	3815	2051
آسيا	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	9315
أستراليا	31	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-
دول عربية	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2414	1962	1428
دول المغرب العربي	217	235	284	395	478	544	691	807	1029	738	492
دول إفريقية	148	148	231	395	350	396	578	741	594	440	289
المجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	39192

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أنه خلال كل فترات الدراسة يبقى الاتحاد الأوروبي يستحوذ على حصة الأسد من الواردات الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى، حيث وصلت قيمة واردات الجزائر من المجموعة الأوروبية 11255 مليون دولار سنة 2005 واستمرت في الزيادة حتي سنة 2015والتي كانت بقيمة 19011 مليون دولار، تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بقيمة3506 مليون دولار في بداية الفترة المدروسة إلى أن وصلت قيمتها في نهاية

القترة 5612مليون دولار. أما بالنسبة لواردا الجزائر مع باقي الدول تبقي مرتفعة لكن بقيم أقل من وارداتها من الاتحاد الأوروبي مما يفسر بالتبعية الكبيرة لواردات الجزائر من منطقة الأورو .

الشكل رقم (03): نسب توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجزائرية للفترة (2005-2015).

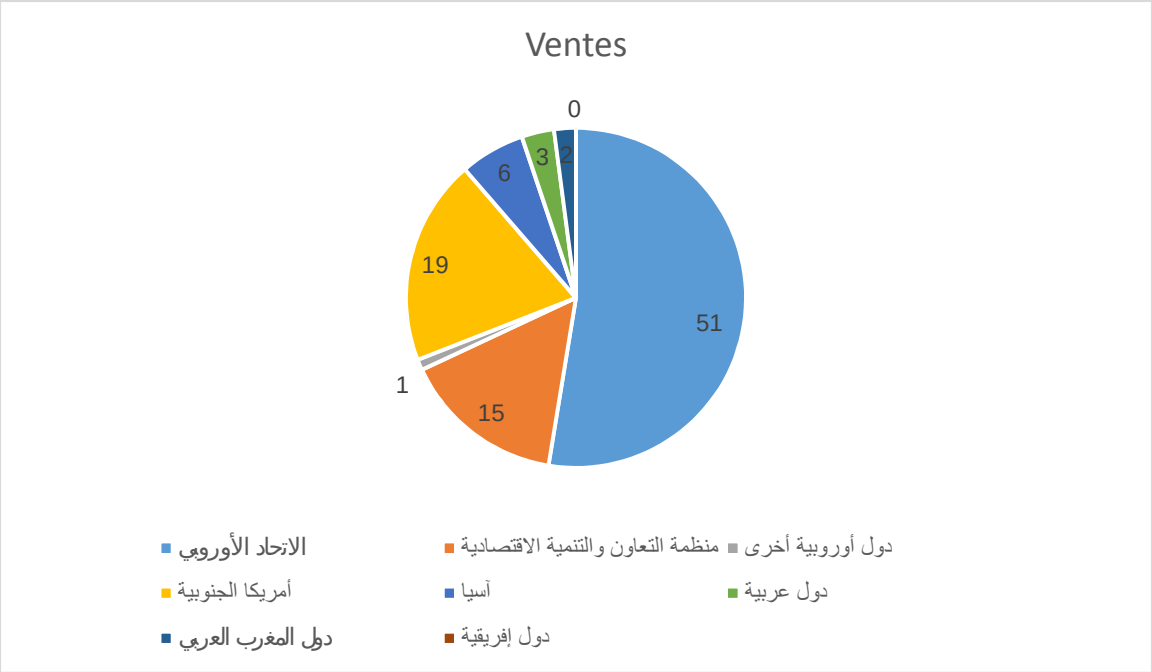

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(07)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (07) و الشكل رقم(03) ان نسب توزيع الواردات الجزائرية، على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى، وأن هناك تنوعًا جغرافيا لمصادر الواردات، إلا أن معظمها متأتي من الاتحاد الأوروبي حيث تتصدر المرتبة 51%، وتأتي دول منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية بنسبة 15%، وآسيا بنسبة 19%، وتأتي بعدها كل من باقي دول أمريكا الجنوبية والدول العربية بنسب قدرت على التوالي بـ 6%، 3%، في حين تعاملاتها مع باقي الدول ضئيلة بنسب تتراوح بين 1%، و2%.

ثالثا: وضعية الميزان التجاري الجزائري:

لقد شهد الميزان التجاري تطوراً كبيراً من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات، والواردات، واختلفت نسبة كل منهما اختلافا ملحوظا وذلك لعدة عوامل منها الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية إضافة إلى الدخل الوطني للمتعاملين الأساسيين مع الجزائر، إلى جانب ذلك تأثرت التجارة الخارجية بالوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر، انطلاقا مما سبق تتبع تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2015.

الجدول رقم(08):تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة (2005-2015)

الوحدة مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	39192
الصادرات	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	28860
الميزان التجاري	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	-10332
معدل% التغطية	74	107	118	143	156	141	115	201	218	255	226

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك، المديرية العامة للجمارك

يلاحظ من خلال الجدول زيادة كل من الصادرات والواردات الجزائرية,وكدا معدل الصادرات بالواردات,والدي كان بنسب مرتفعةطول فترات الدراسة,رغم أن الميزان التجاري سجل قيمةسالبة سنة2015,نتيجة انخفاض أسعار البترول. والشكل الموالي يوضح أكتر تطور الميزان التجاري خلال الفترة2005-2015.

الشكل رقم(04): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005-2015)

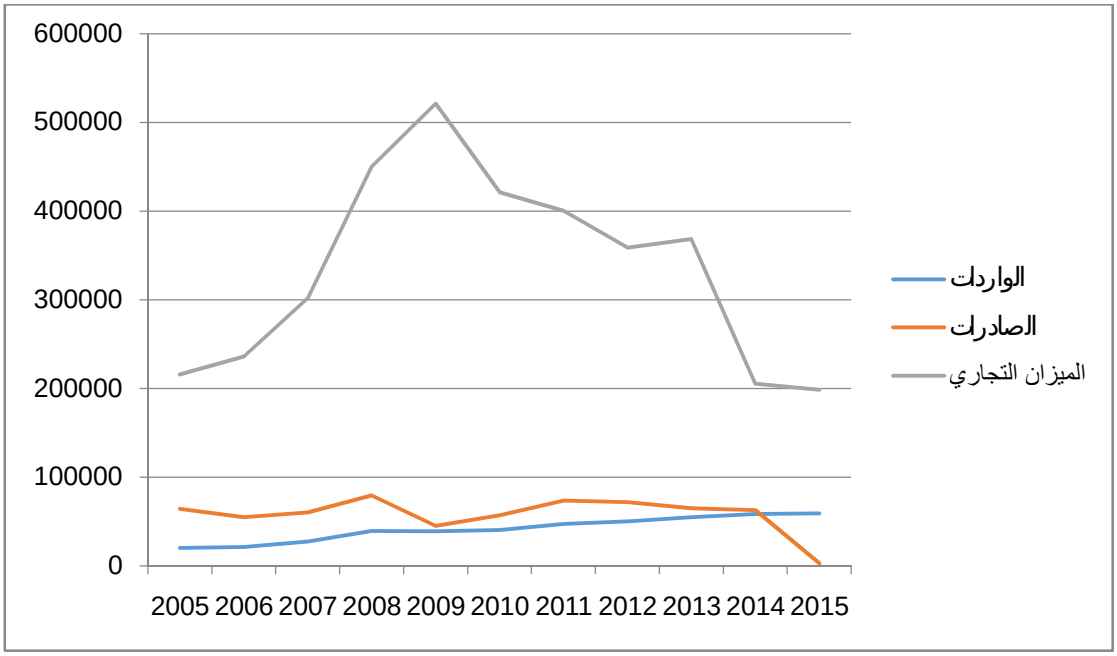

المصدر: معطيات الجدول رقم (08)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم(04) أن الميزان التجاري الجزائري، قد سجل أرصدة موجبة طيلة فترة الدراسة، حيث عرف هذا الرصيد ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، إذ قدر في سنة 2005 بـ 25644 مليون دولار، واستمر في الارتفاع إلى غاية 2008 وصلت إلى قيمة 39819 مليون دولار، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع المشهود للإيرادات النفطية للجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية.

وهذا تراجع رصيد الميزان التجاري سنة 2009، حيث وصل إلى 5900 مليون دولار، وذلك بسبب انخفاض قيمة صادرات المحروقات، الناتج عن تراجع أسعار النفط، بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية، التي اثرت على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، مما انعكس سلباً على أسواق النفط العالمية، لكن استرجع رصيد الميزان التجاري ارتفاعه في سنتي 2011-2013 بأرصدة على التوالي (26242، 9946 مليون دولار، وهو ما يعتبره ارتفاع صادرات المحروقات، لينخفض هذا الأخير في سنتي 2014، 2015 بأرصدة (4306 مليار دولار و10332 مليار دولار رغم تراجع فاتورة الصادرات، خاصة في سنة 2015 التي شكلت عجز في الميزان التجاري، إلا أنه وحسب احصائيات مصالح الجمارك، فإن قيمة العجز في الميزان التجاري للثلاثي الأول من سنة 2017 تراجعت بشكل كبير بنسبة قدرت بـ 50% بالمقارنة مع نفس الفترة في عام 2016.

يمكن القول أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وحدوث ارتفاع أو انخفاض في الميزان التجاري مرهون بصادرات النفط، فحدوث أي اضطراب في أسواق النفط الدولية، سوف يكون له أثر سلبي، أو إيجابي على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

نظراً للخاصية المميزة للاقتصاد الجزائري، كون أنه اقتصاد احادي الجانب يتخصص في إنتاج المواد الأولية (المحروقات)، في حين أغلب الواردات من الاتحاد الأوربي الذي يعتمد على التنويع في صادراته.

فالتجارة هنا تتم بين دول صناعية متقدمة مصدرة للمواد المصنعة وأخرى نامية مصدرة للمواد الأولية، من هنا تأتي فكرة (Intra, Inter) في التجارة الدولية، والتي يمكن التطرق إليها في العنصر الموالي.

-الـ Inter و الـ Intra في التجارة الدولية:

خلافا لنظريات التجارة الدولية التي تفسر التبادل الدولي ما بين الدول الصناعية (المتقدمة)، إلا أن هناك إمكانية قيام التجارة ما بين دول نامية ودول صناعية، والتي تنطبق على التجارة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

تعريف الـ "Inter": هي التجارة التي تتم ما بين الدول في السلع الصناعية ذات التشابه في عناصر الإنتاج.

تعريف الـ "Intra": هي التبادل التجاري ما بين الدول في السلع الصناعية ذات عناصر الإنتاج مختلفة[1].

لتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالمثال التالي:

[1]– Paul R. kerugma raurice of it left, international economic : theory's policy, 8th Edition; pear son adolison Wesley Newyork, 2009, p131.

الجدول رقم(09): تصنيف التجارة الجزائرية مع التجارية الأوروبية لعام 2014الوحدة: مليون أورو

المنتجات	صادرات الجزائر نحو الدول الأوروبية (X)	واردات الجزائر من الدول الأوروبية (π)	الميزان التجاري (x−π)	مجموع التجارة (x+π)
طاقة	28421	1248	27173	29669
سلع صناعية	41	4696	4655	4737
مواد خام	69	618	549	687
مواد غذائية	80	3079	2999	3159
المجموع			33376	38252

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الدوان الوطني للإحصائيات.

$$\text{Inter} = \frac{Tade\ imbalance}{sum\ of\ Trade} = \frac{|x - \pi|}{x + \pi}$$

بحيث: 0| I T<<100

وبالتالي فإن:

$$Intra = \frac{|x - \pi|}{x + \pi} = \frac{33376}{38252}$$

$$\boxed{\text{Inter} \approx 92\%}$$

$$Intra = 100\% - 92\% = 8\%$$

ما يمكن استنتاجه من هذا المثال هو:

-معامل الـ Interالذي يمثل بنسبة 92%أكبر من معامل الـ $Intra$ الذي يمثل بنسبة 8 %، هذا يفسر بأن التجارة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لا تمثل سوى 8%من حجم التجارة الأوروبية وبالتالي التجارة كانت لصالح الطرف الأقوى (الاتحاد الأوروبي 92%) فحسب نظرية هيكشر-أولين، كلما زاد التشابه في عناصر الإنتاج، كلما قلت التجارة بين الأطراف المتبادلة.

لكن النتائج أثبتت إمكانية قيام التجارة بين الدول المتخصصة في إنتاج المواد الأولية (الجزائر)، والدول المتقدمة المتخصصة في إنتاج المواد المصنعة (الاتحاد الأوروبي) ورغم التشابه في عناصر الإنتاج زادت التجارة بين الطرفين لصالح الاتحاد الأوروبي، مما يدل على أن التجارة الجزائرية الأوروبية تصنف (Inter).

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تعتبر التجارة من أهم ميادين التعامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فالطبيعة المميزة للجزائر ضمن مجموعة من الدول جعلتها أن تكون ذا أهمية في التجارة الأوروبية من خلال صادرات المحروقات، إلا أن هذا يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمة للنفط، وخاصة وأن صادراتها مقومة بالدولار، في حين وارداتها مسعرة بالأورو، وعلى هذا الأساس، يمكن تحليل بعض المتغيرات التي تؤثر في المبادلات التجارة بين الطرفين.

أولا: الموقع الجغرافي والعامل التاريخي:

1/طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية:

تعود الجدور التاريخية للعلاقات الجزائرية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة للتقارب الجغرافي وضرورة التبادل التجاري، وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما، في كافة المجالات.

فخروج الجزائر بعد فترة طويلة من الاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة، وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها لدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة واستمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأوروبية بغية هاذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنعة من الدول الأوروبية، مما يجعلها تشغل تكاليف النقل المنخفضة نتيجة قرب الجزائر بين الاتحاد الأوروبي.

فأروبا تطلع إلى صيغة تعاون عربي- أوربي، يهدف التقريب من المنطقتين، وهو تعاون تمليه روابط الجوار، والتراث الحضاري المشترك، مما يعزز ذلك الارتباط في حلقات متصلة من التفاعلات المختلفة عبر التاريخ الممتد ما بين استعمار وتعاون وتبعية وهذا ما يتماشى مع نظرية التبعية لسمير أمين الذي يرى بأن عامل الاستعمار، هو العامل الأساسي الذي يربط الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا.

الجدول رقم (10): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا[1]. الوحدة:كيلومتر

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة	البلدان
200كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
400كلم	قطر، نيجيريا
600كلم	روسيا، أبوظبي، فنزويلا

المصدر: موري سمية، نفس المرجع، ص 144.

يمثل الجدول أعلاه مناطق الاحتياطيات الغازية لبعض الدول و وقربها وبعدها عن أوروبا ,والدي يظهر أن أوروبا تمثل ب200 كيلومتر فقط عن بعدها من الجزائر. والشكل الموالي يوضح المسافة الفاصلة بينهما.

الشكل رقم : (05) المسافة الفاصلة بين الدول المصدرة للبترول وأوروبا.

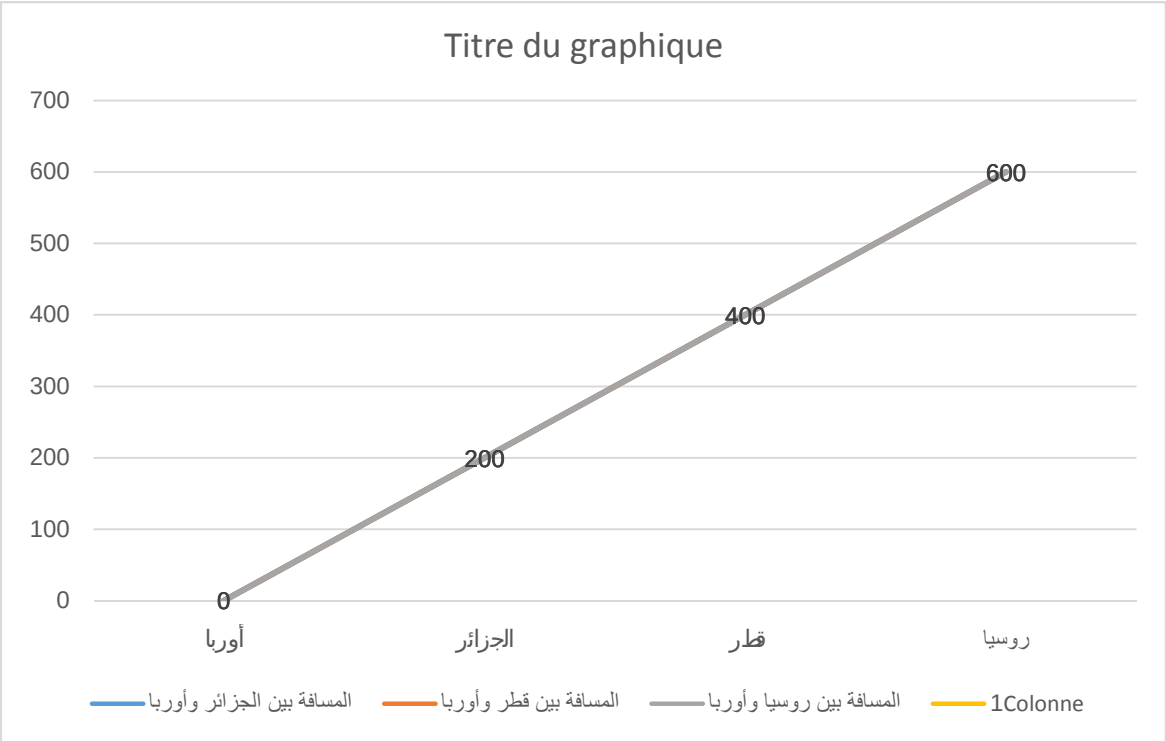

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم(10) والشكل رقم(05) يتضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة أقصاها 200 كلم، فميناء أرزيو مثلا يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410

[1]– موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (حالة الجزائر)، رسالة ماجيستر العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان– الجزائر, 2009–2010,ص143.

كم عن فرنسا، و 1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا[1].

إن موقع الجزائر المتميز جعلها محور تبادل وتعاون مع القارة الأوروبية، ويظهر ذلك من خلال ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز والبترول الجزائري (اسبانيا، ايطاليا)، وتمثل الجزائر 8% من مساحة إفريقيا مكنها بأن تصبح بوابتها الشمالية نحو موانئ أوروبيا، بالإضافة إلى أن الجزائر تربط بين القارات الثلاثة (إفريقيا، أوربيا، إسبانيا)، فهي ملتقى طرق تجارية (برية، بحرية، جوية) من أوروبا نحو وسط وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط، وكذا بعد الجزائر عن فرنسا بـ 700كم[2] جعلها أهم شريك تجاري للجزائر، سواء لمورد أو زبون[2].

ثانيا: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري:

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعملتي صرف السوق يؤثر ذلك على الميزان التجاري، من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى تطورات كل من الميزان التجاري الجزائري، سعر صرف الدولار، وسعر صرف الدينار بالنسبة للأورو خلال الفترة (2005-2014)، ويمكن توضيح دلك من خلال الجدول التالي:

[1]-نسيمة ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2]- فاطمة الزهراء بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الجدول رقم (11): أثر تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري:

السنوات	رصيد الميزان التجاري	الصادرات	محروقات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو
2005	26.47	36.33	45.59	0.74	19.86	0.8037
2006	34.06	54.74	53.61	1.13	20.68	0.7961
2007	34.24	60.59	59.61	1.68	26.35	0.7092
2008	40.60	78.59	77.19	1.4	37.99	0.6790
2009	7.78	45.19	44.41	0.77	38.88	0.7176
2010	18.20	57.09	56.12	0.96	38.927	0.7540
2011	25.96	72.88	71.66	1.22	46.927	0.7776
2012	20.17	71.73	70.58	1.15	51.569	0.7529
2013	9.73	64.71	63.66	1.05	54.987	0.7529
2014	0.32	59.99	58.36	1.63	59.67	0.7520

Source : banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestriels (2005-2015).

من خلال هذا الجدول يتم توضيح أثر انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري في الشكل الموضح أدناه:

يلاحظ من خلال الجدول ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع اجمالي الصادرات الجزائرية ,مما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة للتقلبات الخارجية.التي أساسها تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو ,حيت سجل انخفاضا ابتداء من سنة2005 بنسبة 0.80 الى سنة2014 بنسبة0.75,وهدا بدوره أثر على رصيد الميزان التجاري خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم (06): أثر انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو على الميزان التجاري.

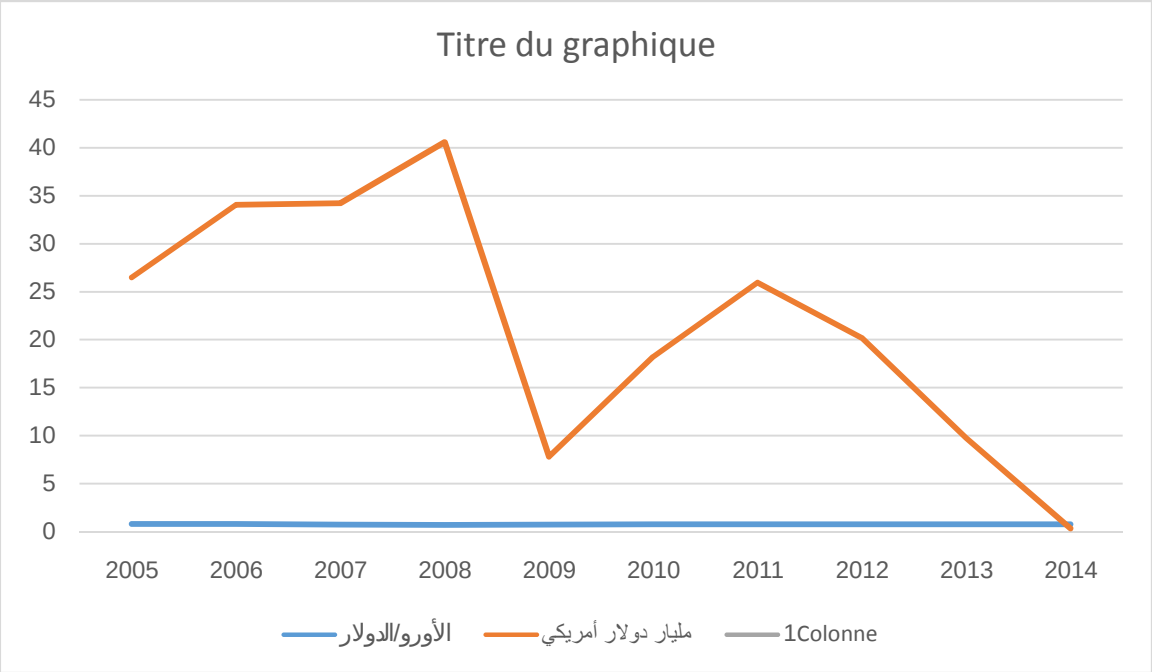

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (11)

من خلال الجدول (11) والشكل (06) يلاحظ انخفاض قيمة سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو خلال كل فترات الدراسة، حيث كان أعلى نسبة لهذا 0.8037% في سنة 2005، أما أدناها في سنة 2008 نسبة 0.6790% نتيجة آثار الأزمة العالمية التي مست الاتحاد الأوروبي، ثم انتقلت آثارها على الاقتصادي الجزائري.

حيث يظهر تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال التأثير على عائدات المحروقات، والذي بدوره يؤثر على الاحتياطات ويؤدي إلى تآكلها، حيث كلما انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات، خاصة تلك المسعرة بالأورو، وبما أن أكثر من 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي المسعرة بالأورو، يجعل الميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة فمن جهة، يتم تصدير بسعر منخفض، ومن جهة يتم استيراد (شراء) بسعر مرتفع (تسديد قيمة الواردات بالأورو).

فمثلا ما تم استيراد من منطقة الاتحاد الأوروبي، خلال سنة 2006 قدر بـ 8949 مليون أورو، في حين بلغ بالدولار الأمريكي، ما قيمته 11729 مليون دولار، وقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية سنة 2014 ما قيمته

59.67 مليار دولار، وعند تقييمها بعملة الأورو، فهي لا تتجاوز 44.47 مليار أورو فقط، وهذا ما يوضح أن تكلفة الواردات تزداد كلما انخفض الدولار أمام الأورو.

من أجل فهم العلاقة المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

الجدول رقم : (12) معدل تبادل القمح والسكر مقابل البترول.

السنوات / المواد	2010	2011
القمح (طن) (B)	226	350
السكر (طن) (S)	302	378
البترول (برميل) (P)	58	117
معدل التبادل P/B%	%25.66	%33.42
معدل التبادل P/S%	%19.20	%30.95

المصدر: اعتمادا على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة:http://www.fao.org/index ar.htm

من خلال معدل التبادل المحسوب في الجدول أعلاه، يلاحظ ارتفاع معدل التبادل بين سنتي 2010 و2011، من نسبة 25.66%، إلى 33.42% بالنسبة للقمح، ومن 19.2%، إلى 30.95%، بالنسبة لمادة السكر وهذا الارتفاع ليس في صالح الجزائر.

ولتوضيح أكثر يتم الاستعانة بالشكل الموضح ادناه

الشكل رقم (07): تطور معدل التبادل بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

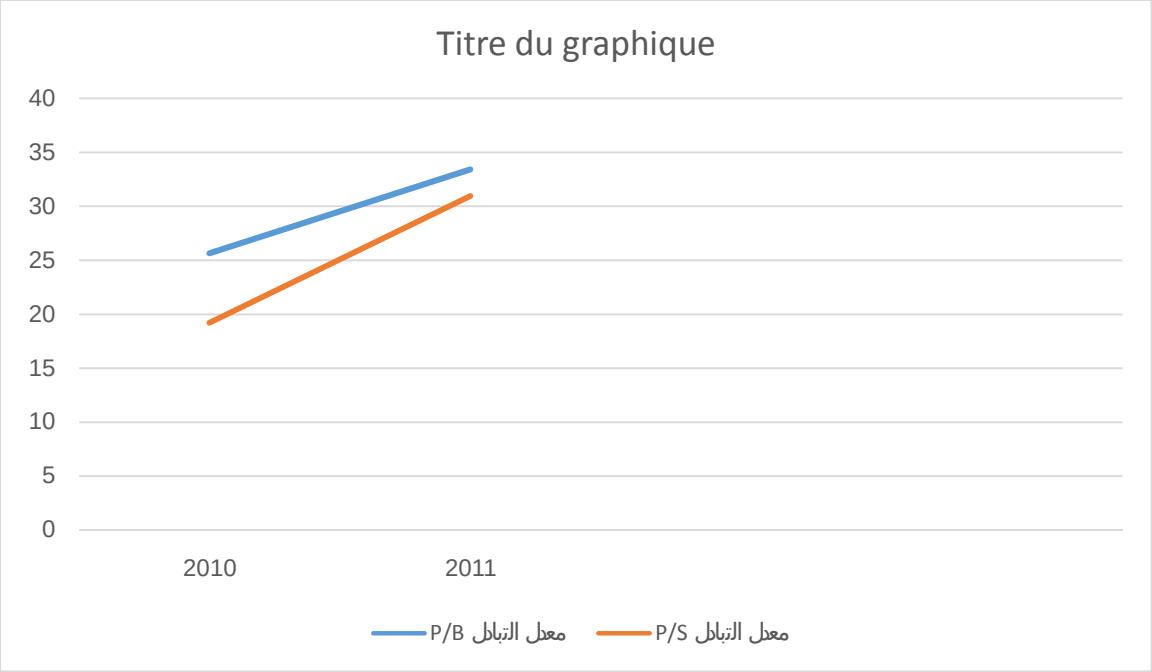

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12)

يلاحظ من خلال الشكل تطور معدل تبادل كل من القمح والسكر مقابل نفس السلعة (البترول), فانخفاض الدولار امام الأورو المنافس القوي مع ارتفاع أسعار البترول تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف، لذلك فغن التغيير من الموردين أو التقليل الاستيراد من منطقة الأورو، يبدو أمراً صعباً للتحول إلى أسواق أخرى، وخاصة احتمال تغير الأورو كمصدر للتمويل وهذا راجع لهذه الأسباب منها:

1-العلاقة التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوروبا.

2-الأسباب الجغرافية:

إن تغير وجهة الاستيراد من طرف الجزائر، سيكون من مناطق بعيدة (أمريكا، آسيا)، مما سيترتب عليه مشكل آخر ناجم عن تكاليف النقل، ولو أن الدول الأسيوية تستعمل سياسة تعويضية على مصاريف النقل لزبائنها من خلال الأسعار المنخفضة جدا[1].

[1]- عطا الله بن طيرشي، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية, غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص 130.

ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط عن الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري لماله من أهمية كبيرة في المبادلات التجارية وخاصة مع أوروبا ولهذا سيتم التطرق إلى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تم التطرق إلى تطور أسعار النفط وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري.

1-حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات الحيوية، إذ يمثل أكثر من95% من صادرات المحروقات في الجزائر وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي:

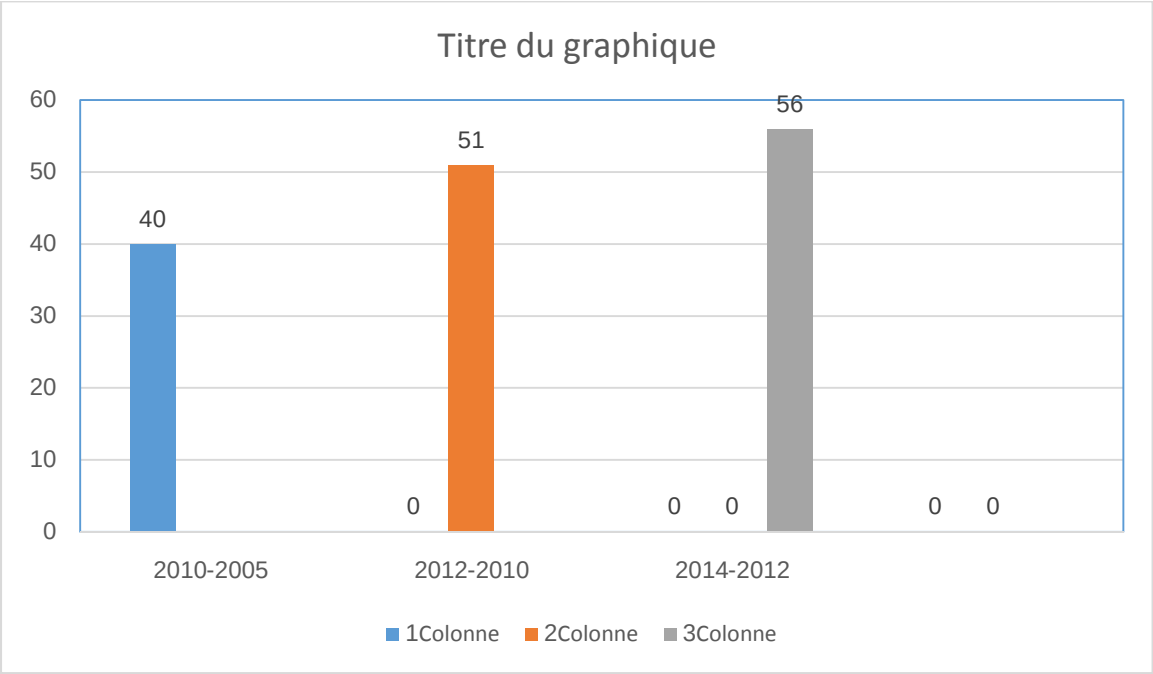

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات FMI,les rapports annuels des pays, equelques de Algérie www.inf.org

ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه زيادة نسبة حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترات التالية:

الفترة 01 (2005-2010): قدرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% هذا راجع لزيادة صادرات الجزائر من المحروقات نحو الدول الأوروبية، وخاصة هذه الفترة تشمل

دخول اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية حيز التنفيذ (2005) مما أدى إلى زيادة حصة النفط كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة 02 (2010-2012) وصلت نسبة مساهمة حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 51%، أي بعد مرور خمس سنوات من الاتفاقية، مما يفسر بأن شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي زادت من حصة الصادرات الجزائرية النفطية مع الدول الأوروبية.

الفترة 3 (2012-2014): خلال هذه الفترة زادت حصة المحروقات من إجمالي الناتج المحلي والتي كانت بنسبة 56%، هذا يفسر بزيادة صادرات النفط نحو أوروبا نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

2/أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري:

إن الاعتماد الشبه كلي للجزائر على السلعة النفطية في تبادلها التجاري مع الدول الأوروبية فحدوث تدهور في أسعار النفط، يؤثر سلبا أو إجابا على الجزائر وخاصة في ظل تدهور سعر صرف العملة الأجنبية، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة (2005-2014)

الجدول رقم (13) :تطور أسعار النفط للفترة (2005-2014) الوحدة دولار/برميل

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول	54.6	65.7	74.9	99.97	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2

Source : Banque d'Algérie, rapport 2014 évolution économique et monétaire.

-Banque d'Algérie, rapport 2012 évolution économique et monétaire.

يلاحظ من الجدول انه ومنذ سنة 2005، شهدت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفع سعر البرميل من (54.6) دولار سنة 2005، ليصل إلى (109.5)دولار سنة 2013، وقد شهدت أسعار البترول تراجعا خلال سنة 2014، حيث انخفض إلى (100)دولار لكل برميل، واستمر في الانخفاض من خلال سنة 2015 ليصل إلى أقل من 50 دولار في نهاية جوان 2015 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة تراجع معدلات نمو الاتحاد الأوروبي، فبالإضافة إلى أن سلع الاتحاد الأوروبي من السيارات أصبحت

أكثر قدرة على توفير الطاقة، وكذلك لارتفاع سعر صرف الدولار، الذي يعتبر من أسباب ضعف الطلب على النفط.

رابعا: الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالصادرات والواردات ونصيب الفرد

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا هاما للاقتصادالوطني وبالتالي فهو يرتبط بعدة متغيرات تؤثر فيه, ويمكن توضيح دلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم(14) : تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات بدلالة عدد السكان من (2005-2015)الوحدة: دولار/نسمة

السنوات	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الصادرات	نصيب الفرد من إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	نصيب الفرد من إجمالي الواردات
2005	32854.5	103220	3.14	46001	1.40	20357	0.62
2006	33351.5	117288	3.52	54613	1.64	21456	0.64
2007	33385.2	134304	3.97	60163	1.78	27631	0.82
2008	34373.4	170288	4.95	79298	1.31	39479	1.15
2009	34895.5	140601	4.03	45194	1.30	39294	1.13
2010	35422.6	142069	4.01	57053	1.51	40473	1.16
2011	35523.6	1440201	4.06	73489	2.06	47247	1.33
2012	36526.6	144206	3.94	71866	1.96	50376	1.37
2013	36944.7	146206	3.95	64974	1.75	55028	1.48
2014	37033.7	145040	3.85	62886	1.74	58580	1.62
2015	36948.5	1440201	3.80	28860	1.70	39192	1.84

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من أجل فهم وتوضيح الجدول يتم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (09): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيبه من إجمالي الصادرات والواردات خلال الفترة (2005-2015)

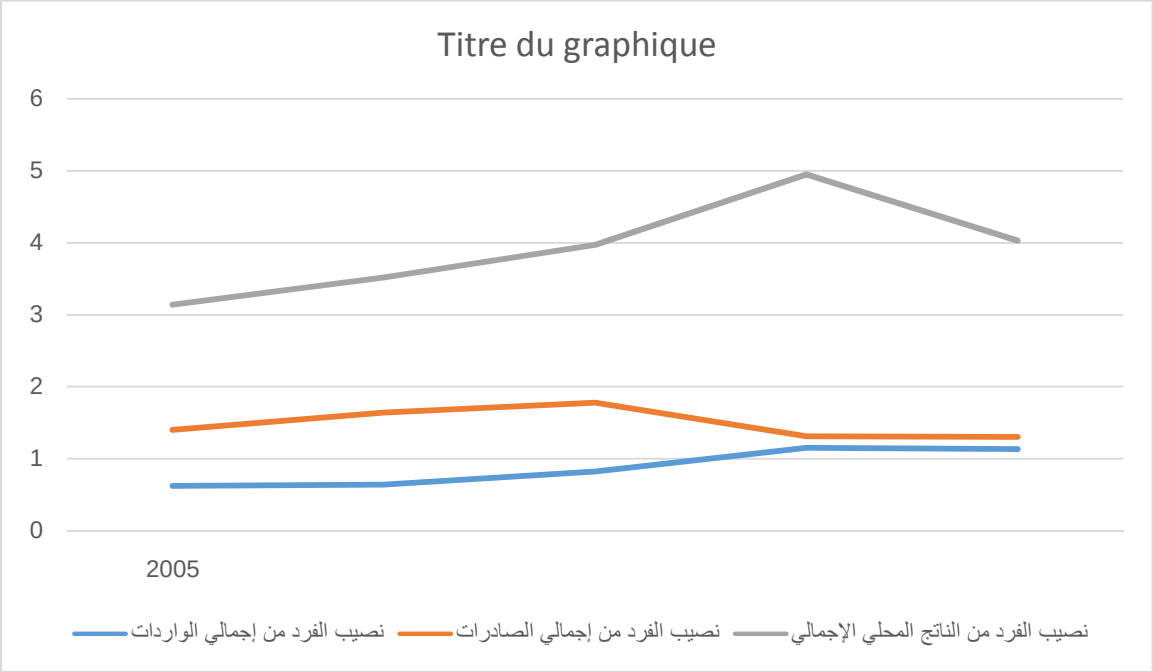

المصدر: اعتماد على معطيات الجدول رقم: (14).

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (09) يظهر التأثير الواضح لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على قيمة الواردات.

ففي سنة 2005 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي مرتفع والذي وصل إلى 3.14 دولار في اليوم، والذي يوافقه ارتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الصادرات، والذي يعتبر بزيادة صادرات المحروقات خاصة في ظل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بينما نصيب الفرد من إجمالي الواردات كانت الزيادة بقيم ضئيلة مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، إلا أنه في سنة (2008) ارتفع نصيب الفرد من الواردات، رغم انخفاضه من الصادرات، حيث قدر الأول بـ 1.15 دولار في اليوم، وقدر الثاني بـ 1.31 دولار في اليوم.

خامسا: أثر الشراكة الأوروجزائرية على الصادرات والواردات:

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، كان له أثر مباشر على كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يتم ملاحظته من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (15): تطور واردات وصادرات الجزائر من وإلى الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	25.593	11.219	14.374
2006	28.750	11.729	17.021
2007	29.027	14.427	14.600
2008	41.246	20.985	20.261
2009	23.186	20.772	2.414
2010	28.009	20.704	7.305
2011	37.307	24.616	12.691
2012	39.797	26.333	13.464
2013	41.277	28.724	12.654
2014	40.378	69.684	-29.306
2015	19.930	19.011	0.919

المصدر اعتماد على:

-المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.dounne.org، تاريخ الاطلاع2017.05.20,الساعة09:30.

-centre national l'informatique et des statistiques de commerce extérieur de l'Algérie (période 2005-2010)

يلاحظ من الجدول أعلاه، ان حصيلة الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2015)، تدبدب بين الارتفاع والانخفاض حيث عرفت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة في سنتي (2008-2013)، والقدرة بـ 414.246مليون دولار، 41.277 مليون دولار على التوالي.

هذا الارتفاع والانخفاض في قيمة صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي، مرتبط بتغيرات أسعار البترول، كون أن يجعل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي عبارة عن نفط ومشتقاته، إضافة للغاز.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، فإن حصيلتها هي الأخرى تتميز بارتفاع مستمر خلال الفترة (2005–2014) حيث ارتفعت من 11.119 مليون دولار لسنة 2005إلى 69.684 مليون دولار سنة 2014 وهذا راجع لزيادة استهلاك الجزائر للمواد الغذائية والسلع التجهيزية، ففي سنة 2014 عرفت أعلى قيمة لها، حيث بلغت 69.684 مليون دولار، بسبب انخفاض قيمة الأورو، وبالتالي فإن الشراكة تحدث أثر تحويل التجارة.

ولكون صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوروبي هي عبارة عن نفط جعل الميزان التجاري يعرف فائضًا خلال فترة الشراكة، إلا أن هذا الفائض عرف قيمة له سنة 2008 والمقدرة بـ 20.261 مليون دولار وأدنى قيمة له سنة 2015 والمقدرة 0.199 مليون دولار، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات، إلا أنه في سنة 2014 عرف الميزان التجاري عجزًا بقيمة 29.306– مليون دولار بسبب انهيار أسعار النفط الذي أثر على صادرات الجزائر إلى الدول الأوروبية.

يمكن القول أن الجزائر لم تستفيد من الشراكة رغم الارتفاعات المحققة في الصادرات الموجهة نحو الدول الأوروبية خلال الفترة [2005–2015]، هذا راجع للعلاقات التعاونية الغير متكافئة بين الطرفين، والتي تنطبق مع فكرة "سمير أمين"، في نظرية التبعية.

من خلال الدراسة التحليلية لمختلف المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، يمكن تلخيصها في الجدول الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(15):تلخيص العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

العوامل الاقتصادية	الأثر الإيجابي	الأثر السلبي
العامل الجغرافي	قرب المسافة- اخفاض تكاليف النقل- زيادة الصادرات الجزائرية نحو اوروبا	المسافة الجغرافية- زيادة الواردات الجزائرية- التضخم المستورد (الشركاء التجاريين)
العامل التاريخي	حصة الجزائر من المحروقات- اللغة المشتركة-ارتباط الجزائر بفرنسا-زيادة الصادرات من المحروقات اتجاه الدول الأوروبية	الماضي الاستعماري-ظهور نوع من التبعية-تبادل غير متكافئ- خلق تجارة لصالح الاتحاد الأوروبي-
عامل سعر الصرف, سعر النفط	ارتفاع الدولار أمام الأورو في ظل ارتفاع أسعار البترول-زيادة الاحتياطيات النفطية-زيادة الصادرات -زيادة القدرة الشرائية-زيادة الناتج المحلي الاجمالي.	انخفاض الدولار أمام الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول -انخفاضالاحتياطيات الجزائرية- ارتفاع تكاليف الواردات-زيادة التضخم المستورد.
عامل الشراكة	زيادة صادرات المحروقات الى الدول الأوروبية في ظل ارتفاع أسعار النفط-ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.	زيادة الواردات من الدول الأوروبية مع انخفاضها من الدول الأخرى-تحويل التجارة.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مراجع مختلفة.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هدا الفصل إلى تحديد العوامل الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ودلك من خلال تحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر وكدا تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية من الناتج المحلي وأسعار النفط و سعر الصرف.كما تبين أن هناك, فرق واضح بين امكانيات كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي تتمثل في المواد الأولية بالنسبة للجزائر والمواد المصنعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

غير أن التجارة الجزائرية تتميز بضعف صادراتها خلال المحروقات وزيادة وارداتها من الاتحاد الأوروبي مما يزيد من آثار الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري.فزيادة الصادرات الموجهة نحو الدول الأوروبية ترجع أساسا إلي القرب الجغرافي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

فكرة Inter Intra تتماشي مع الدول النامية، والدول الصناعية حيت تصنف التجارة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ضمن الInter والتي كانت في صالح الاتحاد الأوروبي بمعامل 92%، بينما الIntra كانت بمعامل 8%.

خاتمة

خاتمة:

للتجارة الدولية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول, فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فأما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات حيت تعددت النظريات الاقتصادية عبر السنوات ،كما تعرضت لتفسيرات حول التبادل الدولي، اختلفت اتجاهات وأراء المفكرين ابتداء با لنظرية الكلاسيكية التي رأت أن كل دولةلها القدرة على انتاج السلع التي تملك ميزة نسبيةفيها ،واعتمدت النظريات النيوكلاسيكية التي اعتمدت في تحليلها للتجارة الدولية على جانب العرض باعتبار الطلب متغيرا اقتصاديا مستقلا والعرض تابعا له ,الى أن وصلت الى الاتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة و الأهميةالكبيرة التي تبرزها غي تقدم الدول من خلال روادها ووجهات نظرهم في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى .غير أن تفسير نظرية التبعية يختلف عنه في النظريات السابقة والتي ترى أن الاستفادةمن التجارة تكون لصالح الطرف الأقوى نتيجة التبادل اللامتكافئ بين أطراف التجارة الدولية.

تعد التجارة البينيةمن بين القطاعات المؤثرة في الدول سواء النامية أو المتقدمة من خلال متغيرات اقتصادية كالنمو الاقتصادي والتضخم. ويظهر أترها من خلال النماذج الرائدة المحققة من طرف الدول والجزائر من بين الدول النامية التي تأثرت بالتجارة البينية رغم امتلاكها لمزايا نسبية تؤهلها بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم من خلال علاقاتها مع الدول الأوروبية فامتلاكها لإمكانيات ت طبيعية أهلتها أن تكون لها الصدارة والأولوية في التجارة مع الاتحاد الأوروبي كما أن لهدا الأخير مزايا نسبية في المنتجات الصناعية ، كما أن اتفاقيات التعاون بين الطرفيين هدفت إلى زيادة حجم المبادلات التجارية إلا أنه توجد عدة عوامل اقتصادية تعمل على زيادة أو انخفاضالمبادلات التجارية البينية ومن بينها، سعري الصرف والنفط، والعامل الجغرافي.

من خلال هده الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية الجزائرية نحو الدول الأوروبية سواء تعلق الأمر بالصادرات والواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنقيد مما جعل الاتحاد الأوروبي تابع للاقتصاد الجزائري في المحروقات في المقابل تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي في المواد الغذائية، والمواد الصناعية، وسلع التجهيز.

- تأثر الميزان التجاري بسعر الصرف عملتين هما الدولار والأورو حيت انخفاض الأول أتر سلبا على الميزان التجاري.
- ترتب عن القرب الجغرافي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي انخفاض تكاليف النقل التي تدخل ضمن مؤشر المسافة ،كماأتر ت سلبا على زيادة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، مما جعل الجزائر تعاني من مشكل التضخم المستورد في الشركاء التجاريين من الاتحاد الأوروبي.
- لازالت التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات تعرف نسب ضعيفة جدا من إجمالي صادرات الجزائر خاصة في ظل زيادة وارداتها من منطقة الأورو، مما أتر سلبا على التجارة مع الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط ، ممأد ى إلى انخفاض الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي وكدا الناتج المحلي الإجمالي.
- ترتب عن العامل التاريخي نوع من التبادل اللامتكافىء بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كون أن الجزائر متخصصة في المواد الأولية والثانية متخصصة في المواد المصنعة.
- لم يحدث أتر خلق التجارة بين الجزائر والاتحادالأوروبي ، نتيجة العلاقات القديمة للجزائر مع المنطقة الأوروبية، كما أنه أدى إلى تحويل التجارة لزيادة واردات الجزائر من الاتحادالأوروبي وانخفاضها مع الدول الأخرى.
- لايزال الاقتصاد الجزائري يعاني من زيادة الواردات وهدا ما جعل التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تصنف ضمن الInter والتي كانت في صالح الاتحاد الأوروبي بنسبة 92% رغم هده النسبة كبيرة ،إلا أن التجارة الجزائرية تبقى مكملة لتجارة الاتحاد الأوروبي.

المقترحات:

– السعي من أجل تنمية الصادرات كمصدر للحصول على العملة الصعبة بدلا من الاعتماد على تروة المحروقات التي تعد من الثروات النافدة على الجزائر التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة .

– تنويع الاقتصاد الجزائري وتشجيع القطاعات خارج المحروقات ومحاولة توجيه تلك القطاعات، من أجل زيادة النمو الاقتصادي.

– تنويع الشركاء التجاريين من مختلف المناطق الاقتصادية للخروج من التبعية شبه كلية للاقتصاد الأوروبي.

قائمةالمراجع:

أولا: الكتب

باللغة العربية:

01) الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية, بيروت، 2002

02) أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي(دراسة وضعية)، مؤسسة النقد العربي السعودي، الجزائر، 2012.

03) تامر بطراوي، نظرية تورة التبعية الرأسمالية الإمبريالية، دار السلام ،الإسكندرية،2015.

04) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي بين المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء ،دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر، 1992.

05) خالد موسى السواغي ،التجارة الدولية(النظرية وتطبيقاتها) ،عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

06) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،مصر،2005.

07) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،حلوان،2002.

08) صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الاقتصادية(النظريات والبيانات)، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة–مصر،2014.

09) ضياء مجيد المساوي ، تورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية،الجزائر،2004.

10) عادل أحمد حشيشي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002.

11) عطا الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية جامعة العلوم الإسلامية لطبعة العربية، عمان–الأردن، 2015.

12) فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، أليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

13) محمد أحمد السريني، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الأسكندرية،2009.

14) نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار مجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،الأردن،2015.

15)هيفاء عبد الرحمان ياسين التركيني، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ،دار الحامد، الأردن 2010.

باللغة الأجنبية:

Herve Joly etd'autres, le taux de change influence a' laextériurs commère uneintroductionrinistere de D'économie et des Finances, Paris,2010.

Paul R.Krugman;Maurice Obstfeld, "International économiques: Theory & Policy",8th Edition; Pearson Addisonwesley; New–York 2009.

ثانيا: المجلات العلمية

16) سمية مورى، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف، في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والعربية، العدد71، سطيف– الجزائر، 2015.

17) سعدون حسين فرحات، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي التجارة " دراسة مقارنة بين دول نامية دات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد31، العراق، 2009.

18) فوزية كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد2001،43.

19) علاوي محسن لحسن، الإقليمية الجديدة(المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

20) عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وامكانية محاكاته من قبل الدول النامية، مجلة القري للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد1،جامعة الكوفة،2002.

21) عفراء خضور، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية، مجلة جامعة البعث، العدد1، المجلد37، تشرين،2015.

22)كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد6،بسكرة، ديسمبر 2009.

23)كبير سمية، أداء التجارة العربية والبينية، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الجزائر،2005.

25) مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد10، بسكرة، نوفمبر 2006.

26) محمد عيسوي، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية(دراسة حالة الكوميسيا)، مجلة الباحث ،العدد10،جامعة مستغانم–الجزائر،2015.

27) محمد كمال، اختبار منحني(j) التجارة الخارجية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد15، المركز الجامعي عين تيموشنت–الجزائر،2012.

28) مصطفي رجب البلعزي، دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة ليبيا وتونس)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الأسمرية الإسلامية العدد7،زيلتن،2010.

29) رائد فاضي جويد، النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، مجلة علمية محكمة،العدد17، حيزيران،2013.

تالثا: المدكرات و الرسائل الجامعية:

30)الرميدي عبد الوهاب ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، (دراسة تجارب مختلفة)،أطروحة دكتورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006-2007.

31) ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2012-2013.

32) أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة تيزي وزو-الجزائر،2011-2012.

33) باشي أحمد, التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية (حالة الدول النامية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

34)بودية فاطمة, تطبيقنموذج الجاذبية في التجارة الخارجية(حالة الجزائر),رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة حسيبة بن بوعلي,الشلف,الجزائر,2010-2011.

34) بوعتروس عبد الحق ، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-الجزائر، 2001-2001..

35) بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010-2011.

36)بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)،أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2010-2011.

37) جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

38) حشماوي محمد, الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2005-2006 .

39) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)،أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر،بسكرة- الجزائر،2014-2015.

40) عادل زغدي ،دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2012-2013 .

41) عبابسة نوال، التخصص الدولي (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة-الجزائر،2008-2009.

42) عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية-الجزائر،2010-2011.

43) عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مدكرة ما ستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر،2015-2016.

44) عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002-2003.

45) رضوان إيمان،انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، مدكرة ما ستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر،2014-2015.

46) زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية(مخاطر وضمانات)، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر،2003-2004.

47) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية، من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، رسالة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر، بسكرة–الجزائر ،2010–2011.

48) فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف–الجزائر،2011–2012.

49) فيروز السلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الدولية(حالة الجزائرلاتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة–الجزائر،2011–2012.

50) قويدري قوشيح، أتر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلى–الجزائر،2008–2009.

51) لويشي ايمان، التجارة العربية البينيةفي تفعيل التكامل الاقتصادي(دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية)، مدكرة ما ستير، جامعة محمد خيضر، بسكلرة–الجزاءر،2013–2014.

52) مريم زكري ،البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية، رسالة ماجيستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر،2010–2011.

53)نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مدكرة ما ستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة–الجزائر،2013–2014.

رابعا: المؤتمرات:

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة(الأوناكتاد)،جونيف ،نوفمبر 2011.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، هيئة عربية دولية خاصة بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية،2016.

خامسا المواقع الإلكترونية:

http/www.le barmg. Gov/b/ar/cantent.

Http://ar. Wqipedia.org.

http:www.youtube.com.

www.Marefa.org/index.dhp.

www.inctad.org.

www.dgazaires.com.

www.doinne.org.

www.ons.dz.